الفصل الخامس

خطاب الأهرام لقضايا

الإصلاح السياسي

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

قدمت جريدة الأهرام ٣٦٦ أطروحة حول عملية الإصلاح السياسي في مصر وقد توزعت هذه الأطروحات على ثلاث قضايا رئيسة شملت: الإصلاح الدستوري والتشريعي، حيث قدمت الجريدة من خلاله ٢١٣ أطروحة تم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، ثم إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة وقدمت الجريدة من خلاله ٦٩ أطروحة تم توزيعها على ست قضايا فرعية، ثم الحريات والحقوق العامة وقدمت الجريدة من خلالها ٨٤ أطروحة تم تضمينها ثماني قضايا فرعية، وقد تنوعت الأطر المرجعية التي استقت منها الصحيفة أطروحاتها، وبرزت المرجعيات الرسمية، والقوانين والتشريعات، والخبراء المتخصصون في الشأن العام، والأحداث المعاصرة والمشاهدات من الواقع ـ كأهم الأطر المرجعية التي اعتمدت عليها الصحيفة في خطابها، بالإضافة إلي الاعتماد على مداخل إقناعية مختلفة شملت، الاستعانة بالشخصيات الصانعة للأحداث، وعرض وجهات النظر المختلفة، والخبرات الشخصية، والتجارب العملية لدول أخري، وجاء شخص الرئيس، والحكومة والحزب الحاكم، والسلطة التشريعية، والنخبة المثقفة ـ كأهم القوي الفاعلة في الخطاب، كما جاء الاتجاه الإيجابي بصورة واضحة للفاعلين المحوريين في خطاب الجريدة، مقابل تراجع ظهور نسبة الدور السلبي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي:

١. **التعددية الحزبية**: قدمت جريدة الأهرام ٣٥ أطروحة حول قضية التعددية الحزبية في خطابها الصحفي بشأن قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي بنسبة ١٦,٤ ٪ من إجمالي الأطروحات، وقد كشف تحليل الخطاب في مجمله العام عن ثلاث إشكاليات في تقديم قضية التعددية الحزبية في مصر وهي:

الإشكالية الأولى: تتعلق بتباين السياق الفكري والإيديولوجي لمنتجي الخطاب الصحفي بجريدة الأهرام من كتاب مواد الرأي سواء من داخل الصحيفة أو خارجها بما انعكس أثره على الطرح الإيجابي أو السلبي لتقييم تجربة التعددية الحزبية في مصر خلال المرحلة الراهنة.

الإشكالية الثانية: تتعلق باستقلالية منتج الخطاب الصحفي من عدمه في طرحه

واتجاهه نحو التعددية الحزبية، والاحتكام للجانب الإيديولوجي والفكر السائد لدى الكتاب بغض النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع توجه الصحيفة وخطها السياسي العام، وهو ما يميز الأهرام عن غيرها من الصحف القومية واحتوائها لمختلف التيارات السياسية والفكرية في مصر.

الإشكالية الثالثة: تتعلق بالحضور القوي للتيار الإسلامي كفاعل حيوي في الحياة السياسية حيث جاء الجدل المثار حول إنشاء حزب سياسي للإخوان ما بين الرفض والقبول كمحور رئيس في تقييم التجربة الحزبية وتعددها في مصر من قبل كتاب الرأي في الأهرام، وربما يتماشى ذلك مع المؤشرات العامة والتي كشف عنها تحليل الأطر في الفصل السابق والتي تؤكد على بروز دور التيار الإسلامي كفاعل مؤثر في الحياة السياسية مقارنة بالأحزاب الشرعية.

كما جاء الخطاب الصحفي في مجمله مؤكداً على أن البناء الحزبي في مصر ظل ضعيفًا ومحدود الفاعلية بسبب انعدام فرص تداول السلطة، وعدم ارتباط الأحزاب بقوى سياسية واجتماعية موجودة بالفعل وغياب الديمقراطية وممارستها بشكل فعلي داخل تلك الأحزاب، واستغراقها في صراعات شخصية مما تسبب في انتقال الصراع السياسي خارج الأحزاب بين الحكومة والقوى السياسية غير المعترف بها رسميًا والمتمثلة في التيار الإسلامي، الأمر الذي انعكس أثره على التعددية الحزبية فلم تتح للأحزاب أن تقوم بدورها كما ينبغي في صياغة المصالح وتجميعها أو توسيع نطاق المشاركة وإدارة الصراع السياسي.

كما أكد الخطاب على أن إشكالية التعددية الحزبية في مصر لا تكمن فقط في الاختلالات الموجودة في الإطار القانوني والسياسي، أو في آليات ممارسة التعددية، وإنما تكمن في غياب قيم الممارسة الديمقراطية على المستويات السياسية والاجتماعية والإعلامية فإذا كانت النخبة السياسية كما يرى الخطاب الصحفي نفسها لم تمارس الديمقراطية داخل أحزابها فإنه من الصعب إقناع المواطنين بالخروج من حالة العزوف السياسي والاندماج في الحياة السياسية، وقد تبلورت الأطروحات التي قدمها الكتاب في إطار التعددية الحزبية كمنطلق للإصلاح الدستوري والتشريعي في مجموعة من المحاور التي تجمع ما بين التطور السلبي والإيجابي للحياة الحزبية في مصر وذلك على النحو التالي:

- قيام النظام السياسي باستئصال الحركات والجماعات الدينية يعني في المقام الأول أسلوب

غير مدني وغير ديمقراطي للدفاع عن الدولة المدنية الديمقراطية وأن التعامل مع هذه الحركات يتم من خلال عملية تفاوضية دقيقة تضمن الاعتراف بحق تلك الجماعات في التعبير عن كيان حزبي مستقل في إطار الدولة المدنية مع توافر ضمانات فعلية تحول دون الانقلاب على الدولة المدنية الديمقراطية في المستقبل.

- تعاني الأحزاب في مصر من ضعف وترهل نظراً لمجموعة من العوامل منها: أن أهدافها غير واضحة، وانعدام نشاطها أو تراجعه على المستوى الفعلي وعلى مستوى قطاعات الجماهير، كما أن تولي مناصب الرئاسة فيها يجلب الصراعات الداخلية وتفاقم الأزمات وبالتالي فإن وجود هذه الأحزاب لا يقلق النظام السياسي القائم.
- إلقاء المسئولية الرئيسة على النظام السياسي لغياب البدائل والمنافسين على الساحة السياسية.
- إن تخلي رئيس الجمهورية عن الحزب الحاكم يجعله أكثر قدرة على أن يلعب دور الحكم بين مختلف الأحزاب دون انحياز إلا لمصلحة الوطن العليا، وإن استمراره على رئاسة الحزب الحاكم يؤكد استمرار عقم الحياة السياسية وتعطيل نمو الديمقراطية.
- إطلاق الوجود الفعلي وليس الشكلي للأحزاب السياسية هو الضمان الحقيقي للديمقراطية والإصلاح السياسي.
- ضعف ومحدودية دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة مقارنة بصعود الدور السياسي للإخوان المسلمين، وتنامي الدور الاحتجاجي لبعض الحركات المدنية الجماهيرية.
- النص على عدم مشروعية قيام حزب سياسي على أساس ديني أو طائفي يعلي من قيم الديمقراطية، والمصالح الوطنية العليا التي تحقق المساواة في العمل السياسي العام.
- قانون الأحزاب السياسية الجديد هو بمثابة بداية النهاية للأحزاب السياسية في مصر.
- فشل الحزب الوطني في القدرة على التعبير عن مشاكل الجماهير وتراجع الأداء البرلماني لنوابه.
- رفض قيام حزب سياسي للإخوان على أسس ومرجعية دينية بهدف الحد من الصراعات الدينية الداخلية نظراً لأن الاختلاف في الأمور العقائدية يتسم بالحساسية الشديدة، وتقود في النهاية إلى أحداث العنف وعدم الاستقرار.
- رفض النظام السياسي إدماج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية الحزبية في إطار شرعي يوضح إشكالية التعددية الحزبية المنقوصة.
- إنشاء حزب سياسي على أسس ومرجعية دينية يمثل خطورة على تماسك المجتمع المصري واستقراره.

- تحويل جماعة الإخوان المسلمين بعد رفض طويل إلى حزب سياسي يلتزم قواعد اللعبة الديمقراطية يمكن أن يشكل خطوة إيجابية بالنظر إلى جمهور الجماعة الواسع .
- العبارات المطاطة في البناء التشريعي المصري يقف عقبة أمام الخروج بتعددية حزبية متكافئة وفاعلة في الحياة العامة[1] .

---

(١) أنظر المقالات التالية :

- طارق حسن، أحداث في الأخبار، دولة احم " الإخوان " الأهرام، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٧ .
- عبده مباشر، انتخابات ومصالح، الأهرام، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦ ص ١٠ .
- حازم عبد الرحمن، الانتحار السياسي للإخوان، الأهرام، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١ .
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، الإخوان المسلمون، الأهرام، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠ .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، مشكلة البحث عن عدو، الأهرام، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠ .
- محمد السعدني، نقطة الملتقي، والنتيجة . . خسروا تعاطف الناس، الأهرام، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٧ .
- جمال زايدة، تأملات سياسية، الدين والدولة، الأهرام ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٦ .
- أحمد السيد النجار، المواطنة والتنوير بدلا من شمولية إيران وطائفية العراق، الأهرام ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠ .
- إبراهيم نافع، حقائق، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٣٦ .
- شريف العبد، شئون سياسية، عفواً يا حزب الأغلبية، الأهرام، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١ .
- حازم عبد الرحمن، لا مرجعية دينة للحزب السياسي، الأهرام، ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١ .
- أسامة سرايا، حوارات التعديلات الدستورية، الأهرام، ٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ص ١، ٥ .
- نهال شكري، شئون سياسية، حكم سياسي، الأهرام، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١١ .
- محمود معوض، أحوال عربية، الغموض التشريعي، الأهرام، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٨ .
- منصور أبو العزم، الحزب الديني، الأهرام، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص٦ .
- رفعت السعيد، الإخوان . . . والحزب الذين يريدونه، الأهرام، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- صلاح عروج، ثقافة المنافسة، الأهرام، ٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- وحيد عبد المجيد، المسألة الدستورية . . . والوفاء الوطني، الأهرام، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣٨ .
- محمد السيد سعيد، مسألة الحزب الديني، الأهرام، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٢ .
- أمين هويدي، الأحزاب، الأهرام، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٢ .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، الرئيس والأحزاب، الأهرام، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- حسن أبو طالب، نحو تعزيز الحياة الحزبية، الأهرام، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، حزب لجماعة الإخوان المسلمين، الأهرام، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠ .

يوضح محمود معوض[٢] الأسباب التي أدت إلى هشاشة وترهل التعددية الحزبية في مصر من خلال إطار محدد وهو الإطار القانوني المتمثل في الغموض التشريعي في مصر والذي لم تسلم منه قوانين الإصلاح السياسي الخمسة والتي صدرت في عام ٢٠٠٥ على خلفية الإصلاح السياسي، ويرى أن الغموض التشريعي والأساليب المطاطة هي السبب في تراجع التعددية الحزبية وإنشاء أحزاب جديدة، ويبرهن الكاتب على مقولاته بأن التعديلات الجديدة التي تم إدخالها على قانون الأحزاب السياسية بشروطه الجديدة لا يمثل على الإطلاق دفعة قوية للتعددية الحزبية بقدر ما يمثله من بداية النهاية للأحزاب في مصر وكأنه يشير إلى أن مصر لم تعد في حاجة إلى أحزاب جديدة وأنها سوف تستكمل هذا القرن بعدد ٢٣ حزبًا وهم الموجودون على الساحة الحزبية، ويؤكد الكاتب على أن أخطر ما يواجه الإصلاح التشريعي في مصر هو العبارات المطاطة التي تفتح الباب أمام أي سلطة للإطاحة بالقانون ممن يخالفها في الرأي من أحزاب المعارضة وغيرها.

ويرجع سلامة أحمد سلامة[٣] عملية تواضع التعددية الحزبية في مصر حتى اليوم، رغم قدم التجربة إلى إطار محدد متمثل في الشخصيات الصانعة للأحداث والذي حصره الكاتب هنا في شخص الرئيس، فيرى أن تعزيز التعددية الحزبية الحقيقية في مصر يستلزم ضرورة تخلي رئيس الدولة عن توليه مهام رئاسة الحزب الحاكم وذلك لعدة أسباب أوردها الكاتب كالتالي:

- منصب رئيس الجمهورية يجب أن يبتعد عن الصراعات الحزبية كما يتطلب أكبر قدر من الحياد.
- الأخذ بمبدأ التعددية الحزبية يترك الأمر مفتوحًا أمام تداول السلطة، أي مجيء حزب آخر غير الحزب الوطني، كما يفترض احتمال مشاركة أكثر من حزب في تشكيل حكومة ائتلافية وفي هذه الحالة فإن حياد رئيس الدولة بين الأحزاب يجعله أكثر قدرة على أن يلعب دور الحكم بين اتجاهات وتيارات متصارعة دون انحياز إلا لمصلحة الوطن العليا.
- إن التجربة الماضية في مصر منذ أكثر من نصف قرن والتي ظل فيها رئيس الدولة رئيسًا للحزب الحاكم أدت إلى عقم الحياة السياسية وتعطيل نمو الديمقراطية نموًا حقيقيًا يقضي

(٢) محمود معوض، أحوال عربية، الغموض التشريعي، الأهرام، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٨.
(٣) سلامة أحمد سلامة، من قريب، الرئيس والأحزاب، الأهرام، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠.

إلى التنوع والتعدد، فقد أدى تجميع السلطات والاختصاصات في سلطة إلى مركزية هرمية جامدة أدت إلى انحياز أجهزة الدولة وموظفيها بشكل واضح للحزب الحاكم بدرجة سدت الطريق على الأحزاب السياسية الأفق وأضعفتها وحاصرتها داخل مقارها.

- إن الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الوطني سوف تنهي الجدل والنقاش الدائر حول مسالة توريث الحكم.

ويرفض حازم عبد الرحمن[٤] إقامة حزب سياسي للإخوان المسلمين على أساس المرجعية الدينية ويؤكد أن هذا الرفض على المطلق وغير قابل للنقاش ويستند فيما ذهب إليه بمجموعة من الاستشهادات منها:

- أن الحزب المزمع إنشاؤه سوف يعني مباشرة أنه حزب نشاطه وعضويته وأهدافه قائمة على كل ما يتعلق أو يتصل باتباع دين معين وبالتالي التحول إلى الصراعات الدينية بدلاً من التيارات السياسية.
- أن الخلافات في الأمور العقائدية يتسم في الغالب بحساسية شديدة وعادة ما يؤدي إلى إطلاق أحداث عنف ويشير إلى أن رغبة التيار الإسلامي في ممارسة العمل السياسي في إطار شرعي لا يتأتى إلا من خلال حزب مدني له مرجعية مدنية. ويعارض السيد النجار[٥] في خطابه فكرة إنشاء أحزاب على أسس دينية في مصر ويستشهد في تدعيم مقولاته بأطر تجارب دول أخرى والتي حددها الكاتب في التجربتين الإيرانية، والعراقية، ففي إيران قام النظام الإسلامي بعد أن وطد أركانه ببناء نظام شمولي بوليسي وعصف بالمجموعات التي قامت بتشكيل الثورة ضد الشاه والتي شاركت فيها بفاعلية مثل مجاهدي خلق، ومجاهدي الشعب وغيرهم من المجموعات التي نشطت وحدها ضد الشاه لوقت طويل قبل أن تحسم المجموعات الإسلامية أمرها وتنضم لها، وفي العراق لعبت الميليشيات الإسلامية دوراً سلبياً أيقظ الطائفية وجعلها شعوراً عامًا وليس مجرد فكرة لدى مجموعات وملیشيات طائفية والنتيجة ارتكاب كم كبير من المجازر، فالتوجه نحو الأحزاب السياسية على أسس دينية يعني في المقام الأول هدم الدولة المدنية الحديثة.

---

(٤) حازم عبد الرحمن، لا مرجعية دينية للحزب السياسي، الأهرام، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١١.

(٥) أحمد السيد النجار، المواطنة والتنوير بدلاً من شمولية إيران وطائفية العراق، الأهرام ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٠.

ويأتي خطاب محمد السيد سعيد[٦] ليقدم رؤية متوازنة بين طرفي الرفض والقبول لفكرة تكوين حزب سياسي للإخوان المسلمين أحد التيارات التي تدل على أن التعددية الحزبية في مصر ما زالت منقوصة حتى اليوم، ويوضح الكاتب أن سياسة النظام بمهاجمة التيار الإسلامي ورفض دخوله معترك الحياة السياسية يعني في المقام الأول أن النظام السياسي يستخدم أسلوب غير مدني وغير ديمقراطي للدفاع عن الدولة المدنية وبالتالي قد يوقع النظام السياسي نفسه في متناقضات تؤدي إلى استبداد مدني وسياسي لفترات طويلة، وفي المقابل قد يجد النظام السياسي نفسه أمام حكومة تقوم بإحداث انقلاب نحو دولة دينية مستبدة عند تسليمه بحق التيار الإسلامي في تكوين حزب سياسي ذي مرجعية دينية وحقه في التنافس على تداول السلطة، ويستخدم الكاتب أطر مشاهدات الواقع، والأطر التاريخية والتجارب لدول أخرى ليقدم حلولاً وسطية بعيدة عن المنطق أو الدستور ولكنها مستوحاة من التجارب التاريخية حيث يمكن للحل التاريخي أو السياسي أن يحقق النجاح الذي تفشل فيه الحلول القانونية والتشريعية الصرفة، ويذهب إلى أنه يجب الأخذ بالحل الذي أخذت به تركيا، ويرى أنه مناسب للنظام المصري من حيث المبدأ بشرط أن يستكمل بعملية تفاوضية دقيقة وضمانات فعلية تحول دون الانقلاب على الدولة المدنية الديمقراطية حتى لو فاز هذا التيار بأغلبية ساحقة في أية انتخابات عامة ويشير الكاتب إلى الاستشهاد بالحالة التركية حيث تقوم القوات المسلحة بمسئولية حماية هذه الضمانات وقد يأخذ النظام السياسي المصري ضمانات أخرى تكميلية فيخلص الكاتب في طرحه للقول بتأمين حق هذا القطاع في التعبير عن نفسه بحرية في المعترك المدني عن طريق جمعية أو مؤسسة مدنية وفي الإطار السياسي بالسماح بتأسيس حزب سياسي بالمعنى المألوف للكلمة وعلني ويقدم برنامجا سياسيا يشتمل على حلول محددة لمختلف القضايا والمشكلات في إطار دستور دولة مدنية ولا يجوز إلغاء هذا الدستور أو تعطيله أو تعديل صيغة الدولة المدنية الديمقراطية بأية أغلبية برلمانية.

٢. **استقلال القضاء**: قدمت جريدة الأهرام ٤٠ أطروحة حول قضية استقلال السلطة القضائيــة في خطابها الصحفي حول قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي بنسبة ١٨,٨٪ من إجمالي الأطروحات، وقد ركزت هذه الأطروحات في مجملها على المحاور التالية:

---

(٦) محمد السيد سعيد، مسألة الحزب الديني، الأهرام، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٠ .

- إن تمتع السلطة القضائية بالاستقلالية في ممارسة دورها كوسيط محايد بين المتنافسين من شأنه أن يضمن عدم انتهاك قواعد اللعبة الديمقراطية، كما يمثل الضمانة الحقيقية للتحرك بثقة نحو دعم أية عملية ديمقراطية.
- إن استقلال الشرطة القضائية مبني على توافر شرطين لازمين وهما: التجرد من خلال انتفاء أية علاقة مع أطراف النزاع، والاعتزال من خلال عدم تأثر أحكام القضاة بإرادة فاعلين آخرين من خارج الهيئة القضائية.
- إن القضاء المصري قد لعب دوراً مؤثراً في إنجاز قسط ملحوظ في عملية التحول الديمقراطي في حصره خلال الفترة الماضية بجانب دوره المؤثر في ضمان عدم انتهاك القواعد الدستورية المنظمة للعملية السياسية.
- تعديل المادتين ٨٨، ١٧٣ من الدستور المعنيتين بإعادة النظر في شكل وطريقة الإشراف القضائي على الانتخابات وإنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية تحت سلطة رئيس الجمهورية يمهد الطريق في إقحام السلطة القضائية في مثلث العملية السياسية وإنهاء دورها كحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبالتالي إجهاض عملية الانتقال الديمقراطي.
- زيادة حدة الصراع والمواجهة والتوتر بين الدولة ونادي القضاة.
- تعديل قانون السلطة القضائية بما يضمن استقلال القضاء مالياً وإدارياً على أن يكون إعداد موازنة القضاء من اختصاص مجلس القضاء الأعلى.
- وضع إجراءات العملية الانتخابية بكامل إدارتها تحت إشراف واختصاص السلطة القضائية.
- زيادة فاعلية القضاء هو المدخل الرئيس لأية خطوات للإصلاح السياسي والديمقراطي وأنه لا أمل في كل هذه الإصلاحات السياسية ما لم تتمتع السلطة القضائية بالفاعلية من خلال: سرعة إصدار الأحكام وضمان تنفيذها، وقصر مهام المحاكم العسكرية على العسكريين، وإلغاء المحاكم ذات الصفة الاستثنائية الأخرى في ظل وجود القضاء الطبيعي، ومصداقية القانون وتبسيط إجراءات التقاضي[٧].

---

(٧) انظر المقالات الآتية:

- رفعت السعيد، حتى أنتم يا قضاة مصر، الأهرام، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١١.
- فاروق جويدة، هوامش حرة، لقاء مع وزير العدل، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٣٩. =

يتعرض فاروق جويدة[٨] لحدة التوتر والصراع الدائر بين الدولة ممثلة في وزير العدل ونادي القضاة ممثلة في قضاة مصر وهو ما ينعكس أثره على رسم صورة سلبية للسلطة المنوط بها الحفاظ على حقوق المواطنين وتضمن لهم نزاهة الانتخابات، استخدم الكاتب أطر محددة في عرضه للصراع الدائر من خلال إطار مشاهدات من الواقع، والأطر الرسمية ممثلة في رئيس نادي القضاة، وأوضح أن هناك مجموعة من المشاكل يعاني منها قضاة مصر سواء كانت تلك المشاكل تتعلق بتوفير حياة أفضل أو تسهيل إجراءات وقرارات تتعلق بخدمات يقدمها النادي لأعضائه، وأن هذه الخدمات لا ينبغي أن تكون مثار خلاف بين الدولة ممثلة في وزير العدل والنادي ممثلاً للقضاة وقد استخدم الكاتب بعض مسارات البرهنة والمتمثلة في عرض وجهات النظر المختلفة، والشخصيات الصانعة للأحداث ليوضح الجوانب المختلفة التي يعانيها القضاة وهي :

- عدم تغيير أو تعديل بدل انتقال القضاة منذ أكثر من عشرين عامًا .
- حرمان القضاة من مختلف التسهيلات الإجرائية الخاصة بمراسم الحج .

- فاروق جويدة، هوامش حرة، لا بديل عن الحوار، الأهرام، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٣٩ .
- محمود معوض، أحوال عربية، اختلافهم رحمة، الأهرام، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٨ .
- أمينة شفيق، نادي القضاة، والجهاز المركزي للمحاسبات، الأهرام، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٠ .
- نبيل لوقا بباوي، نادي القضاة، الأهرام، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠ .
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، ضمان انتخابات نزيهة، الأهرام، ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- وحيد عبد المجيد، حول الإشراف القضائي على الانتخابات، الأهرام، ١٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- عبد المحسن سلامة، نقاط ساخنة، البديل الصعب، الأهرام، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص٧ .
- جمال زايدة، تأملات سياسية، أزمة العدالة، الأهرام، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٦ .
- أحمد حسين، التعديلات الدستورية، العودة للقاضي الطبيعي، الأهرام، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- خالد العناني، القضاة والتحول الديمقراطي، الأهرام، ٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١ .
- صلاح منتصر، القضاء والعدالة، الأهرام، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١ .
- عبد الجواد على، من شرفة الصحافة، قضاة لا جناة، الأهرام، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٩ .
- عادل أبو طالب، اللجنة المحايدة، الأهرام، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١ .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، المادة ٨٨، الأهرام، ١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٣٦ .

(٨) فاروق جويدة، هوامش حرة، لا بديل عن الحوار، الأهرام، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٣٩ .

- رفض وزارة العدل تحمل تكاليف إنشاء نادي القضاة بالقطامية.
- طلب القضاة من الحكومة بضرورة توافر الضمانات الأمنية لتوفير إشراف قضائي حقيقي على الانتخابات مما اعتبرته الحكومة تدخلاً في الحياة السياسية.
- حق القاضي في التعبير عن رأيه وفكره بطرق مشروعة في أحوال بلده بما لا يتعارض مع المسئولية والحرص على الصالح العام.

وينتهي الكاتب في عرضه لمقولاته بالمطالبة بسرعة التحرك لإنهاء هذه التوترات التي قد تسيء إلى نخبة يعتز بها المصريون، بما تمثله من انطلاقة محورية لأية عمليات للتحول للديمقراطية، ويتناول خالد العناني[٩] الدور الذي يمكن أن تقوم به السلطة القضائية في عملية التحول الديمقراطي من خلال ضبط ديناميتها، وتنظيم إطارها التنافسي، فيرى الكاتب أن القضاة لا يقومون بتسوية الصراعات بين اللاعبين السياسيين فحسب ولكنهم أيضًا يحولون دون ممارسة السلطة التنفيذية لسلطتها بشكل تعسفي وهو من شأنه أن يعمق شرعية النظام السياسي ويدفع ثقة الجماهير بالعملية الديمقراطية انطلاقا من قاعدة السلطة لا تحدها إلا سلطة، فتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية يقاس من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- عدم قدرة فاعلين آخرين في النظام السياسي على نقض قرارات الهيئة القضائية المكلفة بتحديد دستورية القوانين.
- مدى السماح لهذه الهيئة القضائية بالنظر في الدعاوى المتصلة بتطبيق الدستور أو خرقه وتعديله.
- مدى الصعوبة في إزالة القضاة من مناصبهم والتحكم في مصيرهم الوظيفي، ويؤكد الكاتب أنه إذا لم تتوفر هذه الشروط فإن عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي سوف تنطوي على مخاطر كبيرة لجميع الأطراف بما فيها الطرف المهيمن فإنه يقوض من مساحة الشرعية التي قد تحظى بها عملية الإصلاح السياسي، ويزيد من درجة التوتر السياسي خصوصًا إذا ما احتفظ القضاة بمكانة متميزة في الضمير المجتمعي، ويستعين الكاتب بالإطار القانوني ليشير إلى أن عملية أي تعديل لدور القضاة في ضبط العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى وإن جاء بهدف تيسير أي نشاط سياسي هو بمثابة

---

(٩) خالد العناني، القضاة والتحول الديمقراطي، الأهرام، ٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١.

تعطيل للوظيفة الأساسية لإحدى السلطات، وجور على استقلاليتها التي ضمنها الدستور، مما ينهي عمليًا أي حديث حول إقامة حياة سياسية سلمية، خاصة وأن النظام القضائي المصري يتمتع بقدر عال من الاستقلالية وفقًا للمادتين، ١٦٥، ١٦٦، من الدستور المصري الحالي، واللتانً توفران للسلطة القضائية وللقضاة استقلالا يندر وجوده في نظم قضائية مجاورة.

٣. **المواطنة**: قدمت جريدة الأهرام ٥٠ أطروحة حول قضية المواطنة في خطابها الصحفي بشأن الإصلاح الدستوري والتشريعي بنسبة ٢٣,٥ ٪ من إجمالي الأطروحات، وقد تناولت تلك الأطروحات في مجملها العام عدة محاور رئيسة شملت الآتي:

- تفعيل مبدأ المواطنة يقتضي إلغاء جميع المزايا والاستثناءات واللوائح والقوانين التي صدرت خرقًا لهذا المبدأ.
- مبدأ المواطنة هو المبدأ الأساسي الحاكم للدولة المدنية الحديثة والتي تنتفي فيها أنظمة التقاضي الاستثنائية والمحاكم العسكرية للمدنيين.
- المواطنة وتفعليها تقدم شهادة تأمين حقيقية للمجتمع العصري السليم الذي يحترم المقدسات ويرتفع بالأديان ويسقط جميع الفوارق بين الملل والنحل والمعتقدات.
- المواطنة تحمي التعددية وتؤمن بأن المجتمعات أحادية التكوين مصيرها الانهيار.
- المواطنة هي تأكيد لمسألة الهوية الوطنية التي لها وجود طبيعي في الوعي الوطني.
- المواطنة تعني توطيد العلاقة بين الدولة والمواطن وتحقيق المشاركة الفاعلة في وضع السياسات واعتبار المواطن شريكا كاملا في صنع القرارات بما يساعد على تعزيز الانتماء والولاء للوطن.
- ضمان كفالة حقوق المواطنة يتوقف على مدى تشبع المواطنين بثقافة المواطنة ومعرفتهم بحدود حقوقهم وواجباتهم.
- تفعيل دور المواطنة يتوقف على شرعية السلطة وفاعليتها ووجود فصل حقيقي للسلطات، ورقابة متبادلة بين المؤسسات.
- المواطنة تركز على احترام الإنسان كقيمة في حد ذاته، وضمان حقوقه في ضوء سيادة القانون دون اعتبار لطبقته أو عقيدته أو انتمائه السياسي.
- تفعيل مبدأ المواطنة يتطلب إعادة النظر في قوانين العمل، وزيادة حجم البطالة، وضعف صور المشاركة السياسية، والتعددية المقيدة، وإلغاء قانون الطوارئ.

- المواطنة تتطلب بناء عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة تضمن من خلاله الدولة تمكين المواطن من أداء دوره المنشود في عملية التنمية، وتسعى لتحسين العلاقة بين المواطن والدولة من خلال العمل على إنهاء معاناة المواطن عبر مجموعة من السياسات تتضمن:
  - تسوية الخصومات القضائية بين الدولة والمواطنين.
  - تحديث وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.
  - تسهيل عملية الحصول على التراخيص واستخراج الأوراق الرسمية.
  - تحسين علاقة المواطن بمؤسسة الشرطة وتحسين نوعية التعامل مع المواطنين.
  - تحديث نظام الإدارة المحلية(١٠).

---

(١٠) راجع المقالات التالية:

- أسامة سرايا، الدستور.. حصاد مبارك، الأهرام، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ص ١، ٣.
- سامي خشبة، التعديل.. وتطوير ثقافتنا السياسية، الأهرام، ٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٢.
- نبيل لوقا بباوي، مبدأ المواطنة.. وجناحا الأمة، الأهرام، ١٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- سمير مرقس، تجديد الجمهورية على قاعدة المواطنة، الأهرام، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٢.
- نبيل عمر، أوراق خاصة، الإصلاح الأعرج، الأهرام، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٦.
- طه عبد العليم، هل يستحق المصريون حقوق المواطنة، الأهرام، ٢٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، لو طبقنا مبدأ المواطنة، الأهرام، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- لطفي الأدوار، المواطنة وأطفال الشوارع، الأهرام، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- عادل فؤاد رمزي، المواطنة أساس لسلامة الدولة، الأهرام، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- نسرين البغدادي، السينما والمواطنة، الأهرام، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- طه عبد العليم، حقوق المواطنة بين الانتماء والولاء، الأهرام، ١١/ ٢/ ٢٠٠٧، ١٠.
- حسن أبو طالب، المادة الثانية والمواطنة، ائتلاف وانسجام لا تناقض ولا انفصام، الأهرام، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- رفعت السعيد، المواطنة وكيف نعلم أولادنا الدين، الأهرام، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- طه عبد العليم، نقد نقاد دولة المواطنة، الأهرام، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- مصطفى الفقي، المواطنة هي الحل، الأهرام، ٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٢.
- عاطف الغمري، المواطنة.. والهوية الوطنية، الأهرام، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧ ص١٠
- قدري حنفي، الإسلام والمواطنة، الأهرام، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٢.
- على الدين هلال، الجدل حول مبدأ المواطنة، الأهرام، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١
- سعيد اللاوندي، نحو تفعيل ثقافة المواطنة، الأهرام، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠. =

obeikandl.com

يشير سلامة أحمد سلامة[١١] إلى أن تعزيز وتفعيل المواطنة كخطوة مهمة في إطار عملية الإصلاح السياسي تستلزم إلغاء مختلف المزايا والاستثناءات وإلغاء القوانين واللوائح التي صدرت خرقًا لهذا المبدأ، ويستخدم الكاتب إطاراً محدداً يتمثل في المشاهدات من الواقع ليبرهن على أن هذا المبدأ لم يكن محترمًا في الفترات السابقة حيث كانت تصدر اللوائح والقوانين التي تنتهك بمنتهى البساطة مبادئ المساواة بين المسلمين والمسيحيين الأغنياء والفقراء، والمدنيين والعسكريين وما زالت هذه المزايا مستمرة حتى اليوم، فهناك فئات تستثنى من سداد رسوم الأندية الرياضية، أو تمنح تخفيضات خاصة لمجرد انتمائها إلى واحدة من الفئات الخمس المميزة في المجتمع من بينها الجيش والشرطة، والقضاء، وأعضاء مجلسي الشعب والشورى، وبجانب بعض الاستثناءات الأخرى التي تجري في مرافق وخدمات مختلفة بجانب التعيين في الوظائف المهمة، فهذه الاستثناءات كما يراها الكاتب تعد انتهاكًا لمبدأ المساواة وكان من نتائجها أن أصبحنا في مجتمع تتوزعه فئات تسعى كل منها إلى الحصول على مميزات ومكاسب على حساب الفئات الأخرى، وحدد الكاتب في خطابه بعض الملامح العامة التي يمكن من خلالها تفعيل مبدأ المواطنة وهي :

- مراعاة نسب الأقباط والمرأة في المجالس المحلية والنيابية والمناصب العليا .
- الالتزام بحق أصحاب الديانات الأخرى في تسجيل دياناتهم في الوثائق الرسمية، وإلزام وسائل الإعلام الحكومية بتقديم برامج دينية تستجيب لحاجات جميع الأديان دون تمييز .
- إلغاء مادة العمال والفلاحين .
- مبدأ المواطنة هو المبدأ الأساسي الحاكم للدولة المدنية الحديثة التي تنتفي فيها أنظمة التقاضي الاستثنائية والمحاكم العسكرية للمدنيين، كما يعالج كثيراً من التشوهات في المجتمع ويتسع لأكثر من مجرد منع قيام أحزاب دينية بشرط ألا يكون مجرد ستار لتحقيق هدف بعينه .

- سليمان عبد المنعم، هل نحتاج لنص دستوري يكرس المواطنة، الأهرام، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠
- وحيد عبد المجيد، المواطنة والمواطن البسيط، الأهرام ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠ .
- أحمد يوسف القرعي، المواطنة، إدارة سياسية، الأهرام، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠ .
- ماهر جار محمد، المواطنة . . والولاء . . والاستفتاء، الأهرام، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- طه عبد العليم، بناء الثقة في دولة المواطنة، الأهرام، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠ .
- سليمان عبد المنعم، ماذا بعد النص على المواطنة في الدستور، الأهرام، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠ .
- محمد سيد طنطاوي، المواطنة . . من منظور إسلامي، الأهرام ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٢٦ .

(١١) سلامة أحمد سلامة، من قريب، لو طبقنا مبدأ المواطنة، الأهرام، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠ .

- ويتعرض مصطفى الفقي[١٢] لأهمية مبدأ المواطنة في تدعيم وتعزيز الديمقراطية داخل المجتمع العصري السليم من خلال مجموعة من البراهين حددها الكاتب في الأمور التالية :
- مبدأ المواطنة ليس فكرة محلية أو شعارا داخليا ولكنه إطار فلسفي لمفهوم مؤسسي يطبق في كل المجتمعات الديمقراطية .
- المواطنة تحمي التعددية وتؤمن بأن المجتمعات أحادية التكوين ضعيفة من التي تضم جميع الرؤى والاتجاهات .
- تعفي المواطن من مخاطر الفرقة وعوامل الانقسام .
- مبدأ المواطنة لا يتعارض مع الشعائر الدينية أو المشاعر الروحية ولكنه يوظفها في خدمة غايات سياسية معينة .
- يجسد مرحلة فاصلة في مفهوم الدولة المدنية العصرية التي تحترم الدين وترتفع به عن مهاترات الحياة السياسية اليومية .

ويرى إبراهيم نافع[١٣]، أن الرئيس مبارك قد حدد خمسة محاور رئيسة للعمل من خلال المرحلة المقبلة في برنامجه الانتخابي والذي بدأ في تطبيقه بعد الانتخابات الرئاسية مباشرة، وأنه قد وضع على قمة تلك المحاور وعلى جدول أولوياتها قضية مفهوم المواطنة، ومبادئها، ويستخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث ليبرهن على أن اختيار هذا المفهوم ليكون المحور الرئيس يعكس بصدق رؤية الرئيس مبارك لمصر باعتبارها دولة مدنية تنهض على أساس مبدأ المواطنة ولا تفرق بين أبنائها على أساس الدين أو الطائفة، بل إن مصر لجميع المصريين، وقد استخدم الكاتب كذلك مسارات البرهنة التاريخية ليدعم تصوراته بالإشارة إلى استعانة الزعيم الوطني سعد زغلول بمجموعة من المصريين الأقباط حتى يرافقوه إلى فرساي من أجل عرض مطالب المصريين، ورمال سيناء التي لم تفرق بين دماء المسلمين والأقباط .

ويرى الكاتب أن إقدام الرئيس مبارك على ذلك هدفه إعادة التأكيد على وحدة مصر الوطنية وتلاحم أبناء الوطن كمحور أولي في العمل المستقبلي، ويستند الكاتب في ذلك إلى تأكيدات الرئيس على رفض العمل السياسي والحزبي على أساس ديني وأن يكون الاستناد في هذا العمل على الأساس الوطني .

---

(١٢) مصطفى الفقي، المواطنة هي الحل، الأهرام، ٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٢ .

(١٣) إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٣٦.

٤ . **تداول السلطة**: قدمت جريدة الأهرام ٢٣ أطروحة بشأن قضية تداول السلطة بشكل سلمى في خطابها الصحفي لقضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي بنسبة ١٠,٨ ٪ من إجمالي الأطروحات وقد تركزت هذه الأطروحات حول القضايا الآتية:

- تحديد فترات محددة لتولي منصب الرئاسة لا يعني تحول ديمقراطي وتغيير سياسي للأفضل وصناديق الانتخابات هي الأصلح لذلك.
- عدم تعديل المادة ٨٨ من الدستور تحول دون وجود تغيير حقيقي في البنية السياسية للمجتمع المصري.
- الإصرار على عدم تداول السلطة بشكل سلمي أدى إلى ظهور ما يسمى بحزب الدولة أو التنظيم الأوحد.
- تعطيل تداول السلطة ساهم في تحويل الأحزاب السياسية إلى بقايا هياكل حزبية تفتقر في نفسها للديمقراطية وأظهر منافسا قويا للحزب الحاكم متمثلاً في التيار الإسلامي.
- كسر احتكار التنظيم السياسي الأوحد في ظل انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء المصري إشرافا كاملاً وحقيقيًا هو ضمان لتداول السلطة.
- القول بوجود دول متقدمة، وديمقراطية لا تضع حداً لمدد تولي الرئاسة – هو قول لا يقارن بمثيرة التجربة السياسية في مصر، حيث لم تكن نزاهة الانتخابات خلال الأعوام الخمسين الأخيرة موضع ثقة الناخبين ورضاهم، حتى يمكن القول بقدرتهم على أن يكون لهم القول الفصل خلال صندوق الانتخابات.
- إبقاء المادة ٧٧ من الدستور التي لا تضع حداً زمنيًا على مدد الرئاسة دون تغيير يؤثر على عمل شرط أساسي من شروط وجود الديمقراطية وهو شرط تداول السلطة.
- وجود معارضة حقيقية ترتكز على أسس علمية وموضوعية يكون لها دورها الإيجابي في بلورة مشكلات وقضايا المجتمع، والوصول إلى حلول إيجابية وموضوعية مرهون بتداول السلطة.
- عدم تعديل المادة ٧٧ من الدستور تعد حجراً على حرية الناخبين في اختيار من يريدون.
- السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية، فالحزب المسيطر على هذا الجهاز يظل دائمًا حزب الأغلبية وحزب الحكومة وبالتالي صعوبة تبادل موقع السلطة فيما بين الأحزاب السياسية بما يدل على أنها تجربة محدودة تقترب من الأوتوقراطية متعددة الأحزاب[١٤].

---

(١٤) راجع المقالات التالية:

- وحيد عبد المجيد، تعديل الدستور . . وحكاية المادة ٧٧، الأهرام، ٩/ ١/ ٢٠٠٧ ص ١٠ . =

يرفض نبيل لوقا بباوي[١٥] الجدول الدائر في أوساط المثقفين والنخب السياسية تحت زعم أن عدم تعديل المادة ٧٧ من الدستور سوف يؤدي إلى مزيد من تكريس السلطة ومنع انتقالها بطرق سلمية، ويستخدم الكاتب إطار التجارب الدولية ليبرهن على مقولاته، فيشير إلى أن هناك اتجاهًا عالميًا لدى فقهاء القانون الدستوري مرده إلى القول. . دع صناديق الانتخابات تتكلم، فمن ينجح من خلالها سيكون هو الأصلح للرئاسة وأن الرئيس مبارك يعد مطالبته بتعديل المادة ٧٦ من الدستور قد أوجد ثقافة سياسية مجتمعية، بما يعني أن بقاء المادة ٧٧ من الدستور بدون تعديل من الأنسب والأصلح للمواطن المصري لأنه أصبح حرًا في إعطاء صوته لمن يريد، ويستطيع كذلك من خلاله خلع حاكمه من الحكم بعد أول فترة رئاسية بعدم إعطائه صوته في الفترات القادمة.

بينما يوضح سلامة أحمد سلامة[١٦]، أن عدم تعديل المادة ٧٧ من الدستور والخاصة بتحديد مدد معينة لتولي منصب الرئاسة يمثل في الحقيقة حجرا على حرية الناخب في التغيير خاصة في ظل مجتمع لم تعرف الانتخابات فيه سوى التدخلات المعيبة والانتهاكات الصارخة التي حالت حتى الآن دون تغير حقيقي في البنية السياسية للمجتمع، ويستعين الكاتب بأطر التصريحات الرسمية، والمشاهدات من الواقع في الرد على من يؤكد ويزعم أن إطلاق مدد الرئاسة لا يمثل انتهاكًا للديمقراطية وحرية الشعب في اختيار ممثليه، ويرى أن القول بوجود دول متقدمة وديمقراطية لا تضع حدًا لمدد تولي الرئاسة هو قول لا يقارن

- جمال زايدة، تأملات سياسية، تداول السلطة، الأهرام، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧ ص ٦ .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، تساؤلات المادة ٧٧، الأهرام، ١١/ ١/ ٢٠٠٧ ص ١٠ .
- نبيل لوقا بباري، المادة ٧٧ بين الجدل والمصلحة العامة، الأهرام، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٢ .
- محمد السعدني، نقطة الملتقي، حول تداول السلطة، الأهرام، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٧ .
- محمد السيد سعيد، المادة ٧٧، الأهرام، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٠ .
- محمد سعيد عز، الاتجاه العكسي، الأهرام ٧/ ٢/ ٢٠٠٧ ص ١٠ .
- عاطف الغمري، الأهرام، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧ ص ١٠ .
- عطية عيسوي، سياسة خارجية، دراسات في الديمقراطية، الأهرام، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٤ .
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧ ص ٢٨ .

(١٥) نبيل لو قا بباري، المادة ٧٧ بين الجدول والمصلحة العامة، الأهرام، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٢ .

(١٦) سلامة أحمد سلامة، من قريب، تساؤلات المادة ٧٧، الأهرام، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠ .

بمسيرة التجربة السياسية في مصر، حيث لم تكن نزاهة الانتخابات خلال الحقبة الأخيرة موضع ثقة الناخبين ورضاهم حتى يمكن القول بقدرتهم على أن يكون لهم القول الفصل من خلال صندوق الانتخابات.

ويعرض جمال زايدة [١٧]، لإشكالية تعوق تداول السلطة في النظام السياسي المصري وتتمثل هذه الإشكالية في عدم التوازن الحزبي وظهور ما يسمى بحزب الدولة أو الرئيس، ففقدان التوازن بين الحزب الوطني الديمقراطي من جانب وبقية الأحزاب من جانب آخر يجعل الحزب الوطني أقرب إلى نظام الحزب المهيمن أو المسيطر منه إلى النظام التعددي بالمعنى المألوف، ويميل إلى نظام الحزب الواحد، بما يعني فقدان تداول السلطة وانتقالها بشكل سلمي لعاملين مهمين كما يرى الكاتب، العامل الأول أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم وبالتالي فإن التصويت للحزب في الانتخابات هو في حقيقة الأمر تصويت لرئيس الدولة، والعامل الثاني يتمثل في التداخل الكبير بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب وتوظيف الأولى لمصلحة الحزب خاصة خلال موسم الانتخابات الأمر الذي يجعل المنافسة غير متكافئة، وبالتالي انعدام فرص تداول السلطة، وظهور منافس قوي على الساحة السياسية متمثلاً في التيار الإسلامي بما يهدد شرعية النظام السياسي القائم.

ويرى عبد المحسن سلامة[١٨]، أن الإقرار بمبدأ تداول السلطة هو المنفذ الأساسي للتغيير السياسي والمحرك للانتقال للديمقراطية، ويستخدم الكاتب إطار التجارب لدول أخرى ليبرهن على مقولاته من خلال الإشارة إلى موقف العقيد الموريتاني أعلى ولد فال قائد الانقلاب العسكري ورفضه أن يكون مستبدًا ضاربًا بذلك مثلاً لكل الأنظمة العربية في عملية التداول السلمي الحقيقي للسلطة بتنازله طواعية عن كرسي الحكم ليضع بذلك كل الثورات العربية التي قامت من المحيط إلى الخليج في مأزق شديد، فهذه النظم كما يرى الكاتب رفعت الشعارات وتحولت مع مرور الأيام إلى أسوأ من الأنظمة التي قامت لأجل تغييرها.

٥. **مكافحة الفساد**: قدمت جريدة الأهرام ٣٠ أطروحة بشأن قضية مكافحة الفساد في خطابها الصحفي المتعلق بقضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي بنسبة ١٤٪ من إجمالي

(١٧) جمال زايدة، تأملات سياسية، تداول السلطة، الأهرام، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٦.

(١٨) عبد المحسن سلامة، نقاط ساخنة، ولد فال والاستبداد، الأهرام، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ص ٧.

الأطروحات، وقد جاءت الأطروحات في تركيبها العام معبرة عن الموضوعات التالية:

- تفاقم مظاهر الفساد في مختلف الجهات والمصالح الحكومية بما ينذر بانهيار الثقة في الجهاز الإداري بالدولة ويؤثر بشكل سلبي على معدلات التنمية.
- انضمام مصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تشكل خطوة مهمة في مواجهة الظاهرة والحد من خطورتها.
- الخطورة من ظاهرة الفساد ليست في وجود قدر من الفساد في الممارسات أو المعاملات اليومية – بقدر ما هو تفاقم وانتشار الفساد واتساع رقعته وترابط آلياته وامتداد أشكاله.
- الفساد سبب رئيس في تدني أو غياب قيم الديمقراطية، والشفافية، والنزاهة، والمساءلة.
- النجاح الحقيقي لمكافحة الفساد ينبع من الثقافة المجتمعية التي تعلي من قيم الاجتهاد والنزاهة، وطهارة اليد.
- انتشار الفساد نتيجة طبيعية في سياق الغياب الكامل للإصلاح المؤسسي، ومعايير الحكم الصالح التي تكفل صيانة المال العام.
- تشكيل لجنة سياسية عليا مستقلة لمكافحة الفساد بعد تشعبه وازدياد خطورته بدرجة غير مسبوقة في المجتمع المصري[١٩].

---

(١٩) انظر المقالات الآتية:

- سليمان عبد المنعم، مكافحة الفساد. قوة دفع لمشروع الإصلاح (١)، الأهرام، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٠.
- سليمان عبد المنعم، مكافحة الفساد.. نموذج لقضية إجماع وطني (٢)، الأهرام، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠.
- فتحي سرور، التنمية والحكم الرشيد، الأهرام، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١.
- أحمد البري، أحداث في الأخبار، الأكياس.. ومثيلاتها، الأهرام، ١٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٦.
- عبد المعطي أحمد، أحوال عربية، حكاية سهير وسوسن، الأهرام، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٧.
- سلامة احمد سلامة، من قريب، لجنة لمكافحة الفساد، الأهرام، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠.
- لبيب السباعي، كلمات جريئة، الفساد وسنينه، الأهرام، ٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٣٣.
- محمد فهيم درويش، نحو محاربة قومية للفساد الإداري، الأهرام، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- محمد محمود يوسف، الإرادة الغائبة، الأهرام، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١١.

openkandil.com

يركز سليمان عبد المنعم[٢٠]، على الآثار السلبية المترتبة على الفساد في مجالات مختلفة، فعلى المستوى السياسي يكون الفساد سببا رئيسا في تدني وغياب قيم الديمقراطية والنزاهة والشفافية وتتجلى خطورة الفساد على المستوى السياسي بشكل كبير بحكم ما يؤدي إليه الفساد من إمكان نشوء تحالفات وخيمة العواقب تفتقر إلى المشروعية الأخلاقية، وعلى المستوى الاجتماعي يؤدي الفساد إلى نشوء حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية ضئيلة على حساب الطبقة الوسطى الواسعة وبالتالي يتراجع دورها وتنكمش، وعلى المستوى الاقتصادي تؤكد تقارير وإحصاءات الأمم المتحدة أن التكلفة الإجمالية للفساد في البلدان النامية يزيد عن تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل ألف مليار دولار كما أن البلدان التي تحارب الفساد وتحسن سيادة القانون فيها يمكن أن يزيد دخلها القومي بنسبة ٤٠٪، استخدم الكاتب إطارا محددا لعرض مقولاته تمثل في الآثار السلبية للفساد من خلال الاستشهاد بالتقارير والإحصائيات، وعرض وجهات النظر المختلفة، وخلص إلى أن الرقابة التشريعية والقانونية سوف لا تكون فاعلة في محاربة الفساد دون بناء ثقافة مجتمعية جديدة تجرم سلوكيات الفساد أو مخالفة القانون وتعزز من قيم طهارة اليد والنزاهة والشفافية.

ويعرض سلامة أحمد سلامة[٢١] لقضية الفساد من خلال إطار عام متمثل في غياب المسائلة الحكومية والتواطؤ بين الجهات المسئولة، واستعان الكاتب بقضية الدم الملوث بوزارة الصحة ليكون نموذجًا أو دليلاً لمقولاته، حيث يرى الكاتب أن هناك خللا رهيبا في الجهاز الإداري بالدولة نتج عنه تخبط شديد في الكشف عن الملابسات لقضايا الفساد، وتوضيح الخطأ فيه وحسم المسئولية، وتوضيح مقدار التواطؤ أو الإهمال المتسبب في أعمال فساد، ويضرب الكاتب مثالاً بالدم الملوث بوزارة الصحة كنتيجة طبيعية لإغماض الدولة عيونها عن العوامل التي تجعل من الفساد طريقًا سهلاً وهو ما يحدث غالبًا في سياق الغياب الكامل للإصلاح المؤسسي ومعايير الحكم الصالح الذي يكفل صيانة المال العام، ويوضح الكاتب أن الفساد السياسي يقع نتيجة لصياغة القوانين في بعض الأحيان لخدمة مصلحة

---

(٢٠) سليمان عبد المنعم، مكافحة الفساد. . نموذج القضية إجماع وطني، الأهرام، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٠.

(٢١) سلامة أحمد سلامة، من قريب، لجنة لمكافحة الفساد، الأهرام، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٠.

أفراد معينين حتى وإن اتخذت تلك القوانين أشكالاً ديمقراطية، أما الفساد الإداري أو البيروقراطي فهو الذي يقع من خلال نظم التراخيص والقيود الحكومية التي تسمح لموظفي الجهاز الإداري باستخدام سلطاتهم لتحقيق منافع خاصة.

ويستخدم الكاتب إطار تجارب الدول، والتقارير والبحوث ليؤكد على خطورة تفاقم الفساد في مصر باعتباره أحد معوقات الديمقراطية من خلال الاستشهاد ببعض المؤشرات الدولية لتقارير منظمة الشفافية الدولية والتي توضح تراجع ترتيب مصر إلى المركز ٧٠ ضمن ١٦٣ دولة في مؤشر مقياس الفساد في الوقت الذي كانت تحتل فيه سنغافورة منذ عشر سنوات الترتيب الأخير باعتبارها أكثر الدول فساداً حتى جاءت في تقرير ٢٠٠٦ في مركز متقدم بين الدول الأقل فساداً ويرجع ذلك إلى قدوة القيادات، وشفافية الإجراءات الإدارية وارتفاع مستوى المرتبات، وعدم التهاون في أي واقعة فساد، ووجود لجنة سياسية قومية مستقلة لمكافحة الفساد، وينتهي الكاتب إلى ضرورة الأخذ بفكرة تشكيل لجنة سياسية عليا مستقلة لمكافحة الفساد الذي استشرى بدرجة كبيرة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة في مصر.

ويستعين محمد فهيم درويش[٢٢]، بالأطر المرجعية للشخصيات الرسمية للتدليل على تفاقم مشكلة الفساد في مصر وذلك من خلال تصريح وزير العدل أمام اللجنة التشريعية بمجلس الشورى وإعلانه اكتشاف واقعة فساد مالي وإداري بالوزارة وقيامه بالتحفظ على ٣٠٠ ألف شيك مزيف زورها موظفون بالوزارة وأنه كلف نيابة الأموال العامة لإجراء تحقيقات في هذه الوقائع، فيشير الكاتب إلى تسارع انتشار معدلات الفساد في مصر فقد شمل العديد من الجهات والمصالح الحكومية بما ينذر بانهيار الثقة في الجهاز الإداري والتأثير على التنمية الاقتصادية، والثقة العامة، وتقويض مؤسسات الديمقراطية، وتهديد الأمن والسلام الاجتماعي، وزيادة أعداد الفقراء، ويشير الكاتب إلى أن أهم مظاهر الفساد الواضحة في مصر حاليًا، هي الرشاوى، والعمولات، والصفقات المشبوهة، والمناقصات، والاتجار بالوظيفة العامة واستغلالها لجلب منافع شخصية، والاختلاس، وغسيل الأموال، ويستخدم الكاتب إطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ليوقع بالمسئولية على الحكومة والنظام السياسي في ضعف التعامل مع آليات الفساد ومحاربته والدليل أن مصر قد انضمت

(٢٢) محمد فهيم درويش، نحو محاربة قومية للفساد الإداري ن الأهرام، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.

فعليًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ورغم أن هذه الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ في ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٥ وتشكل خطورة مهمة في حركة مكافحة الفساد في مختلف دول العالم، فإنه لم يتم حتى الآن إنشاء الهيئة المنصوص عليها في المادة السادسة من الاتفاقية لضبط آليات الفساد وتحجيمه.

وينتهي الكاتب إلى أن محاربة الفساد في مصر يتطلب كذلك، المبادرة بإصدار قانون جديد لمحاكمة الوزراء، خاصة بعد أن عجزت المحاكم عن محاكمة مسئولين متورطين في جرائم فساد كبرى خلال السنوات الأخيرة، وتقوية الأجهزة الرقابية والمحاسبية ومنحها سلطات الضبط والتحقيق لما يتم اكتشافه من جرائم أو مخالفات جسيمة.

ثانيًا: أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة:

١. **المؤسسة التعليمية**: قدمت جريدة الأهرام ٢٥ أطروحة بشأن قضية إصلاح المؤسسة التعليمية في خطابها الصحفي لقضايا إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة وذلك بنسبة ٣٦,٢٪ من إجمالي الأطروحات، وقد جاء الخطاب في سياقه العام معبراً عن مجموعة من المحاور المتباينة في مضمونها على النحو التالي:

- تطوير التعليم يمثل ركيزة أساسية للإصلاح والتنمية وعنصراً حيوياً في بناء نهضة الوطن وبعداً مهماً من أبعاد أمن مصر القومي.
- هناك قضية غائبة في إصلاح منظومة التعليم تتمثل في الموارد المالية اللازمة لعملية الإصلاح، فعلى الرغم من زيادة مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة الأخيرة، إلا أن التعليم صناعة تحتاج إلى استثمارات ضخمة ينبغي أن تتضافر الجهود من أجل تدبيرها عن طريق سياسيات جديدة تتضمن التوزيع العادل لنفقات التعليم بين طبقات المجتمع.
- عملية تطوير التعليم في مصر لا تحتاج إلى مجرد ترميم أركانه وإنما هي في أمس الحاجة إلى إصلاحات حقيقية تتطلب مراجعة شاملة للعديد من أساسياته وثوابته التي استقرت على مر العقود المنصرمة.
- كادر المعلمين يقدم حلاً جزئيًا لأحد مظاهر المشكلة الأساسية وهي تدهور أحوال المعلمين، وعدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات الحديثة، وتخلف أسلوب تقييم الطلاب، وهي أسباب أدت بطبيعتها إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

- مشروع قانون التعليم الموحد يمثل خطوة تسعى الحكومة من خلالها لإحداث تغيير في واحدة من أركان منظومة التعليم في مصر من خلال ترشيد المجانية .
- إن الوصول إلى توافق مجتمعي حول قضية مجانية التعليم وترشيدها من خلال حوار موضوعي هو السبيل السليم لاقتراح القوانين والسياسات والبرامج اللازمة لإحداث التطور المنشود في منظومة التعليم العالي في مصر .
- إن أي محاولة لإصلاح أحوال التعليم في مصر لن يكتب لها النجاح إلا في إطار بيئة جديدة جاذبة لرأس المال البشري تدار قواعدها من خلال إصلاحات سياسية ودستورية حقيقية .
- الاستثمار في التعليم هو نقطة البداية الصحيحة لبناء مجتمع متطور قادر على مواجهة التحديات التي تواجهه والتغلب على مشاكله وتحقيق طموحاته من خلال توفير مناخ ملائم للبحث العلمي يساعد على التفوق .
- إن أي مساس بمجانية التعليم يؤثر على استقرار البلاد ويعقد السلام الاجتماعي ويعاقب الفقراء .
- مجانية التعليم تحتاج إلى مراجعة من أجل جودة التعليم وتطويره مع الحفاظ على محدودي الدخل في العملية التعليمية .
- توفير وضع أفضل للمعلم يستند إلى ركيزتين هما ، رفع كفاءته المهنية ، ورفع مستوى دخله وتقديره ماديًا .
- مستقبل مصر يحدده التعليم ، والمعلمون يلعبون الدور الأكبر في هذه المسألة ، فإنصافهم والاستجابة لمطالبهم هو البداية لتوقع مستقبل أفضل لمصر والأجيال القادمة .
- مهمة تطوير التعليم ليست مهمة الحكومة وحدها وإنما هي مهمة مجتمعية متكاملة تتضافر فيها جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في شراكة تحقق هذا الهدف في إطار المفهوم المتطور لدور الدولة في وضع السياسات ومراقبة تنفيذها والالتزام بها .
- تواضع المخصصات المالية للبحث العلمي رغم أهميته يبرهن على النظرة الحكومية المتواضعة لهذا القطاع الحيوي .
- كلمات الرئيس مبارك حسمت العديد من القضايا التعليمية وانحازت للفقراء ، كما أنها

تبشر بمرحلة جديدة للتعليم المصري من المدرسة للجامعة[٢٣].

حيث يرى حسن عبد المنعم الحيوان[٢٤]، أن قضية تطوير مؤسسات التعليم العالي لا بد وأن تأخذ اهتمامًا عالميًا ووطنيًا باعتبار أنها قضية أمن قومي من حيث قدرة هذه المؤسسات

---

(٢٣) راجع المقالات الآتية:

- لبيب السباعي، كلمات جريئة، القانون الهيروغليفي، الأهرام، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٢٧.
- رجائي عطية، دور التعليم والانتماء الوطني، الأهرام، ٧/ ٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠.
- مرسي محمد مرسي، المحاور الأربعة، الأهرام، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٣.
- صلاح عروج، احذروا المساس بها، الأهرام، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٣.
- رأي الأهرام، العلم. . . . البوابة الحقيقية للتقدم، الأهرام، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١.
- السيد عزت قنديل، الجامعة المصرية والتطوير، الأهرام، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠. =
- رأي الأهرام، ثوابت علمية. . سياسية، الأهرام، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١.
- لطفي عبد الوهاب، امتحاناتنا الجامعية: هل أهدرنا دورها، الأهرام، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٦.
- سيد عبد المجيد، للعقل فقط، لا مساس، الأهرام، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٨.
- لبيب السباعي، كلمات جريئة، العودة إلى الحقائق، الأهرام، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٢٥.
- مصطفى الفقي، قضايا عادلة، الأهرام، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٢.
- لبيب السباعي، كلمات جريئة، الرئيس وقضايا التعليم، الأهرام ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٢١.
- لطفي عبد الوهاب، الجامعة والطلاب. . والحوار التائه، الأهرام، ١٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠.
- محمود كامل الناقة، رعاية المعلم مسئولية حضارية، الأهرام، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- محمود كامل الناقة، أوراق جامعية، الأهرام، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٢٣.
- سعيد إسماعيل علي، التطوير الحقيقي لكليات التربية، الأهرام، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- إقبال بركة، حتى لا تذهب الكتب المدرسية سدى، الأهرام، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٠.
- رأي الأهرام، تحسين أحوال المعلمين ضرورة، الأهرام، ٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٣.
- زاهي حواس، بلاغ إلى وزير التربية والتعليم وجريمة في كتاب تاريخ، الأهرام، ٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠.
- حسين عبد المنعم الحيوان، معركة تطوير مؤسسات التعليم العالي، الأهرام، ٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠.
- رفعت السعيد، المعلمون. . في الأرض، الأهرام، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- رفعت السعيد، المعلمون. . في الأرض مرة أخرى، الأهرام، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠.

(٢٤) حسني عبد المنعم الحيوان، معركة تطوير مؤسسات التعليم العالي، الأهرام، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.

على تحقيق أهداف المجتمع ليتقدم وينافس على المستوى الدولي، ويستخدم الكاتب أطر القوانين والتشريعات ليقدم بعض المخاوف التي أبداها الكثيرون حول مشروع تطوير التعليم العالي ليبرهن على أن هذه المخاوف ليس لها أساس في الواقع، ويرى الكاتب أن رؤية الدولة في تطوير مؤسسات التعليم العالي يمكن أن تحقق الهدف الذي نسعى إليه جميعًا، فالزعم من أن هذا التطوير عند تطبيقه سوف يخضع للأهواء الشخصية والمجاملات ـ كلام سابق لأوانه، وأن افتراض حسن النية والثقة يجب أن يسود منهجنا في المداولة والطرح والاختلاف والإضافة، ويدلل الكاتب على أهمية المبادرة الحكومية من خلال مسارات البرهنة المختلفة بقوله: إن هناك نقاطا لا يمكن الاختلاف عليها مثل الاعتماد والجودة وأهميتها لضمان مستوى معين من الخريجين وملاءمتهم لمتطلبات سوق العمل وقدرتهم على المنافسة، وكذا تعديل هيكل مرتبات أعضاء هيئة التدريس من أساتذة الجامعات والفئات المعاونة بما يحقق لهم مستوى معيشي يليق بمسئولياتهم، بجانب التوسع في التعليم العالي الخاص لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي مع إشراك مؤسسات الأعمال وتفاعلهم مع مؤسسات التعليم العالي يحقق مصلحة مشتركة لا يمكن إنكارها.

كما يحدد الكاتب نقاط الخلاف في هذه المبادرة من خلال نقاط معينة حصرها في:

- مجانية التعليم العالي وترشيدها أو إلغائها ـ ويوضح بأن التطور يستهدف ترشيد المجانية بما لا ينتفي معها حق الطالب في المجانية في إطار تحمل الدولة الفرق بين التكلفة الفعلية وما يدفعه الطالب لها.
- ضوابط تعيين الأساتذة والقيادات الجامعية ـ يوضح الكاتب أن مخاوف أعضاء هيئة التدريس في التعيين عن طريق الإعلان وما قد يشوبه من ظهور المحسوبية والوساطة هو في الأصل تخوف مشروع، ولكن أيضا التمسك بالشفافية يساعد على بناء الثقة ويحقق العدالة.
- التوسع في الأقسام الخاصة بمصاريف وما قد يمثله من مخاوف ـ هذه تصورات في غير محلها حيث يمثل ذلك مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة التعليمية في مراحل انتقالية سوف تتقلص مع التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة.
- مجالس الأمناء والخوف من سيطرة رأس المال على العملية التعليمية ـ هناك لوائح وقوانين وضوابط تحدد دور هذه المجالس بما يضمن التفاعل الصحي بين مجتمع الأعمال والمؤسسات التعليمية.

بينما يحلل محمود كامل الناقة[٢٥]، النقاش الدائر حول أزمة التعليم في مصر خاصة فيما يتعلق بالمعلم باعتباره العمود الفقري للعملية التعليمية ومن ثم التنمية البشرية، يستخدم الكاتب إطار مشاهدات من الواقع ليوضح أن هذا النقاش العام يتمركز حول ثلاثة محاور رئيسة، المحور الأول يتعلق بمكانة المعلم المهنية وأنه صاحب رسالة في صناعة التنمية البشرية، والمحور الثاني يتعلق بتطوير المعلم وإعداده وتمكينه من الكفاءة المهنية، والمحور الثالث خاص بتقدير المعلم ماديًا والارتفاع بمستوى دخله بما يتلاءم مع متطلبات الحياة الكريمة، ويؤكد الكاتب على الحاجة الملحة والشديدة لتوفير وضع أفضل للمعلم يمكنه من أن يحقق وضعًا تنافسيًا أفضل لمن يقوم على تربيتهم وتعليمهم على المستوى القومي، فتوفير هذا الوضع كما يرى الكاتب يستند إلى محورين هامين هما، رفع كفاءته المهنية، ورفع مستوى دخله وتقديره المادي ويبرهن على ذلك بالإحصاءات والبيانات التي توضح أن إجمالي المنصرف على الدروس الخصوصية يبلغ ١٦ مليار جنيه، بينما ترصد الدولة ٢,٤ مليار جنيه فقط لرفع كادر المعلم وكفاءته ويتبنى لبيب السباعي[٢٦] في خطابه موقفًا سلبيًا من مشروع التعليم العالي الجديد برفضه التام لهذا المشروع ويبرهن الكاتب على رفضه باعتبار أن التعليم خدمة تقدمها الدولة للمواطن القادر بمقابل، استند الكاتب في خطابه لأطر الشخصيات الصانعة للأحداث والتي تمثلت في الرئيس مبارك وتصريحاته في عيد العلم بأن التعليم والصحة هما جناحا التنمية البشرية وأن الاستثمار في هذين القطاعين الهامين هو استثمار في المستقبل، وهو نقطة البداية لبناء مجتمع متطور قادر على مواجهة تحدياته، والتغلب على مشاكله وتحقيق طموحاته، وأن التعليم ما زال أمامه الكثير لتحقيق ما نطمح إليه من تطوير من خلال اقتناع راسخ بحتمية التطوير والتحديث بفكر جديد وسياسات خلاقة.

ويرى الكاتب أن الرئيس لم يربط في خطابه بين تحقيق الجودة والمجانية في التعليم، بل على العكس أكد على إتاحة التعليم مع جودته وربطه بسوق العمل، كما أن هناك فجوة بين ما طالب به الرئيس والسياسات الموجودة على أرض الواقع، فلو حققنا نصف ما طالب به رئيس الدولة لدخلنا منافسين لأكبر الدول العالمية وكنا ضمن أفضل عشر جامعات عالمية.

---

(٢٥) محمود كامل الناقة، رعاية المعلم مسئولية حضارية، الأهرام، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠.

(٢٦) لبيب السباعي، كلمات جريئة، الرئيس وقضايا التعليم، الأهرام، ١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٢١.

ويخلص الكاتب إلى أن الارتقاء بمستوى التعليم وجودته لا يتحقق سوى بالعمل الجاد، والرغبة الصادقة في إرساء أسس تعليم متميز يفتح الطريق لأجيال قادرة على بناء مستقبل الوطن ولا يحتاج إلى مصادرة حق الأفراد بمختلف طوائفهم في التعليم، فكلام الرئيس كما يرى الكاتب رسالة واضحة لمن يرفعون شعارات أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان.

٢. **المؤسسة الإعلامية**: قدمت جريدة الأهرام ١٠ أطروحات حول قضية إصلاح المؤسسة الإعلامية في خطابها الصحفي بشأن قضايا إصلاح المؤسسات والهياكل العامة وذلك بنسبة ١٤,٥٪ من جملة الأطروحات، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن المضامين التالية:

- خطوات جادة بدأت تظهر ملامحها لتحديث وتطوير قطاع الإعلام المرئي المصري بعد سنوات من الجمود والانغلاق.
- المؤسسة الإعلامية المصرية ما زالت تعاني من قصور واضح يؤدي إلى دعم عملية الانفصام بين ما يجري في الدولة وأماكن صنع القرار السياسي، فما زال الإعلام المصري يأخذ موقع رد الفعل وليس دور الفاعل والمبادر.
- إن ملكية الحكومة لوسائل الإعلام والقنوات التليفزيونية تؤثر على طبيعة دورها، ووظيفتها، بما يتنافى مع مبدأ الممارسة الديمقراطية.
- إصلاح المؤسسة الإعلامية المصرية شأن داخلي ولا يقبل التدخلات والمزايدات الخارجية باعتباره من قضايا الأمن القومي للدولة.
- شيوع الاختلالات الجسيمة في بنيان الصحافة المصرية من النواحي الثقافية والمهنية والمؤسسية قد يؤدي إلى تصدعات خطيرة في بنيتها، بما يطرح قضية إصلاح وإنقاذ الصحافة بصورة عاجلة باعتبارها مهمة للنضال من أجل الديمقراطية.
- ضرورة النظر في إعادة بناء الهيكل التشريعي والقانوني لإطلاق الحريات العامة الإعلامية وإلغاء القوانين الاستثنائية بما يكفل للمؤسسة الإعلامية البيئة الملائمة لممارسة دورها ووظيفتها بحرية.
- العمل على هيكلة وسائل الإعلام الجماهيرية وتحريرها من قبضة السلطة السياسية وتركها تعمل طبقًا لمنطق ومبادئ السوق الحر.
- النظام الإعلامي المصري بظروفه الموضوعية وتراثه التاريخي مؤهل لأن يقدم نموذجًا

لنظام إعلامي ديمقراطي قابل لأن يحتذى بشرط التخلص من بعض السمات السلطوية التي لحقت به.

- إن إصلاح المؤسسة الإعلامية المصرية لا يتطلب سوى اتخاذ بعض الخطوات الجادة والتي تتمثل في: إطلاق حق الصحف للأفراد، وإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر والإعلام والاكتفاء بتغليظ العقوبات المالية، وإيجاد صياغة جديدة للصحف القومية تخلصها من سيطرة الحكومة وتحقق لها الاستقلال الكامل، والفصل بين مفهومي ملكية الدولة للإعلام الإذاعي والتليفزيون وبين سيطرة الحكومة على هذا القطاع، وإلغاء احتكار الحكومة للبث الأرضي وإتاحته لمن يشاء من المواطنين المصريين[٢٧].

يرفض أحمد السيد النجار[٢٨]، تدخل الإدارة الأمريكية في عملية تطوير الصحافة المصرية رغم الحاجة الماسة لهذا التطوير، ويرى الكاتب أن الدعوة الأمريكية بخصخصة الصحف القومية المصرية والعربية ضمن دعوتها لخصخصة ملكيات الدولة عمومًا هي دعوة مرفوضة بشكل قاطع للمبررات الآتية:

- تمثل الصحافة القومية ضرورة قصوى في البلاد العربية حتى تجد كل الاتجاهات متنفسًا للتعبير عن نفسها في صحف مملوكة للأمة.

---

(٢٧) راجع المقالات التالية:

- حماد عبد الله حماد، غطاء وهمي للقصور الإعلامي، الأهرام، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠.
- صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة تحت الحصار، الأهرام، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١.
- صلاح الدين حافظ، عام التراجعات، وصحافة تحت الخطر، الأهرام، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- سامح عبد الله، متى يستعيد الإعلام المصري ريادته، الأهرام، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- مكرم محمد احمد، نقطة نور، الحكومة والصحافة، الأهرام، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، الصحفيون وحق المعلومات، الأهرام، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- شريف العبد، شئون سياسية، الصحفيون يدفعون التحدي، الأهرام، ١١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٩.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٤٢.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٣٠.
- أحمد السيد النجار، تطور الإعلام المصري والعربي والتدخلات الأمريكية، الأهرام، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١.

(٢٨) أحمد السيد النجار، تطوير الإعلام المصري والعربي والتدخلات الأمريكية، الأهرام، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١.

- إن عملية إصلاح هذه الصحف وجعلها صحفا قومية بالمعنى الحقيقي للكلمة هي مهمة مصرية وعربية لا شأن لأي أحد بها، ويستخدم الكاتب بعض مسارات البرهنة ليبرهن على ذلك وهي التجارب الدولية السابقة والتي حدثت في دول بلدان شرق أوربا والاتحاد السوفيتي السابق، حيث وقعت غالبية تلك الصحف في يد المافيا، ونحن بطبيعة الحال لا نحتاج لاستنتاج هذه الكارثة.
- رفض فكرة استحواذ رجال أعمال محليين أو عرب أو أجانب على الصحف القومية، وأقصى ما يمكن القول به هو تمليك حصص من الصحف القومية للعاملين بها بصورة مغلقة وغير قابلة للتداول مع العمل على جعل الصحف القومية قومية بالفعل وليس مجرد شعار ونشرات حكومية.

ويستخدم الكاتب إطار مشاهدات من الواقع ليؤكد بأنه ربما يكون لدى الولايات المتحدة الأمريكية ما تقدمه في مجال التطور التقني والإدارة المالية للمؤسسة الإعلامية، ولكن فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية مثل الالتزامات الضميرية والانتصار للحقيقة، فإن تاريخها غير مشجع، بالإضافة إلى تعارض المصالح الوطنية والمواقف بشأن قضايا المنطقة العربية بما يصعب معه القيام بهذا الدور.

ويستعرض سامح عبد الله[٢٩]، واقع المؤسسة الإعلامية المصرية الراهن، ويرى أن هناك خطوات جادة لتطوير قطاع الإعلام المرئي بعد سنوات من الجمود ويظهر ذلك بوضوح من خلال الشكل الجديد لنشرات الأخبار، والبرامج الحوارية، حيث يتسم المضمون وأسلوب التغطية بقدر كبير من الموضوعية وتقديم الرؤى المتباينة، ويرى الكاتب أن ذلك يمثل خطوة يستلزم أن تتبعها خطوات أخرى تسير في إطار محورين رئيسين وهما:

- المحور الأول يتعلق بالاهتمام بكفاءة العنصر البشري وثقافته وتدريبه للتعامل مع مختلف القضايا والأحداث الجديدة المطروحة على الساحة.
- المحور الثاني يتمثل في العمل على زيادة جرعة الاهتمام بالقضايا المحلية المختلفة.

كما يتطرق الكاتب إلى تشخيص الوضع الصحفي في مصر ويرى أن السوق الصحفية قد شهدت خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في الكم دون الكيف في المجال الصحفي، فالصحافة الجديدة تمثل وتيرة واحدة من حيث التشابه في المضمون والشكل والسياسة

(٢٩) سامح عبد الله، حتى يستعيد الإعلام المصري ريادته، الأهرام، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.

التحريرية، وجميعها بدون استثناء لا تقدم للقارئ خدمة إعلامية متكاملة تساعده على فهم ما يحدث حوله بقدر معقول من الموضوعية، كما أن أسلوب إدارة تلك الصحف لا يشجع الصحفيين على التخصص في مجالات محددة، والنتيجة لذلك هي متابعات سطحية منقوصة للأحداث لا تحقق نجاحًا حقيقيًا للصحيفة ولا تفيد القارئ، ويرى الكاتب أن الإعلام المصري يحتاج إلى وقفة من القائمين عليه لتطوير الأداء وصولاً للمستويات العالمية في ظل التنافس الإعلامي الهائل الذي لا يعرف حدوداً جغرافية.

ويوضح حماد عبد الله[٣٠] بأن هناك قصورا إعلاميا في تغطية مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، فدائمًا ما يأخذ الإعلام المصري موقف رد الفعل وليس الدور الأهم للإعلام وهو دور الفاعل والمبادر والصانع للحدث، ويرجع الكاتب هذا القصور إلى عدم الوصول إلى الفهم العام بأن الإعلام هو ملك الشعب ويحق للشعب توجيهه وتعديل قوانينه وتصحيح مساره، فعملية القصور وسوء الفهم لطبيعة ووظيفة المؤسسة الإعلامية كما يرى الكاتب تؤدي إلى دعم عملية الانفصام بين ما يجري في الدولة وما يناقش في غرف صناعة القرارات ويخلص الكاتب إلى أننا نحتاج إلى مشاركة الإعلام بقوة في عملية التطوير والتحديث من خلال إعلام يمكن مقارنته مع المؤسسات الإعلامية الأخرى من خلال قياس ما وصلنا إليه مع ما وصل إليه الآخرون، حيث يمثل ذلك نقطة محورية في إصلاح المؤسسات الإعلامية حتى تتمكن من أداء أدوارها في التحول الديمقراطي.

٣. **إصلاح الجهاز الإداري والمحليات**: قدمت جريدة الأهرام ١٢ أطروحة حول قضية إصلاح الجهاز الإداري والمحليات في خطابها الصحفي بشأن قضايا إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة وبنسبة ١٧,٤٪ من إجمالي الأطروحات، وقد جاءت تلك الأطروحات معبرة عن التصورات الآتية:

- إن إصلاح الجهاز الإداري بالدولة يعني الاستقلال الأمثل للموارد والقضاء على البطالة المقنعة، والقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، وتحقيق الرشد والكفاءة عند اتخاذ القرارات مع تحسين جودة خدمات الوظائف العامة.
- يعاني الجهاز الإداري بالدولة من مجموعة من السلبيات تتطلب ضرورة التحديث والإصلاح، وتتمثل في: تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للموظف العام،

(٣٠)حماد عبد الله حماد، غطاء وهمي للقصور الإعلامي، الأهرام، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠.

وانخفاض كفاءة أداء الخدمات العامة، وانتشار الفساد الإداري، وتضخم الجهاز الإداري بالعمالة الزائدة.

- إن الحكومة تسعى لتطوير شامل للجهاز الإداري بالدولة من خلال ترسيخ الديمقراطية، وتوسيع نطاق الرقابة الشعبية على أجهزة العمل الإداري العام، وتحقيق المرونة في عمل الجهاز الإداري للدولة.
- إن أهم المقومات اللازمة لنجاح أي عمليات تطور للجهاز الإداري بالدولة يتطلب وضع إستراتيجية متكاملة للإصلاح الإداري من خلال التطور الشامل للأداء الحكومي بتطوير التشريعات والقرارات التي تحكم عمل الجهاز الإداري، وإعادة تنظيمه في ضوء تحقيق هذه الأهداف.
- ضرورة إجراء تطوير جذري للمحليات وإعطاء مزيد من الصلاحيات للحكم المحلي بما يخفف من قيود المركزية ويزيد من سلطات المحليات مع ضرورة انتخاب المحافظين، وإعطاء سلطات تشريعية للمجالس المحلية والتصدي للفساد المتراكم داخل هذا القطاع.
- إصلاح الجهاز الإداري بالدولة ركن أساسي من أركان الإصلاح ويتكامل دوره مع مجهودات الإصلاح السياسي والاقتصادي المبذولة داخل الدولة لتحقيق التنمية الشاملة.
- توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الإدارة والرقابة، وتطبيق النظام اللامركزي في إدارة الخدمات الجماهيرية ـ مطالب أساسية لإصلاح المحليات، حتى تتمكن من أداء وظائفها على الوجه الأكمل.
- تحديث المحليات يتطلب توفير كوادر قيادية تعي متطلبات مجتمعها المحلي، وإيجاد الآليات القادرة على توسيع قدرة المجالس المحلية على تنفيذ خطط التنمية.
- العمل على تغيير الثقافة الإدارية السائدة بالجهاز الإداري للدولة من القاعدة إلى القمة والتحول إلى الإدارة بالمشاركة والاقتناع، والترقية للمتميزين والمبدعين وليس للوساطة والمحسوبية[٣١].

---

(٣١) انظر المقالات التالية:

- عبد العظيم درويش، تعليق، صدق... ولا.. تصدق، الأهرام، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٥.
- حازم عبد الرحمن، أزمة إدارة، الأهرام، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٣٢.

حيث ترى الأهرام[٣٢] أن النظام الإداري المصري في حاجة ماسة للتحديث والإصلاح، وترى الجريدة أن أنسب الطرق لهذا التحديث هو مشروع الوظيفة العامة الجديد الذي تعده وزارة التنمية الإدارية، وتستخدم الجريدة إطار القوانين والتشريعات لتبرهن على أن القانون الجديد يعالج الترهل في الجهاز الإداري بالدولة والوصول به إلى مصاف الأنظمة المعمول بها في الدولة المتقدمة، كما أن هذا القانون سوف يواجه الفساد الإداري الناتج عن تعقيد اللوائح مما يساعد بإيجاد ثغرات ينفذ منها الراغبون في التربح والفساد والرشوة، وتؤكد الجريدة في عرض مقولاتها على أن النهوض بالجهاز الإداري وتقويته يبدأ بإصلاح أحوال العاملين به وفتح باب الانطلاق أمام الكوادر الشابة المتحمسة، والتخلص من المعطلين للعمل الذين أصابهم الخمول والكسل، وتشير الجريدة إلى أن القانون الجديد يتضمن إخطار الموظف الضعيف بعناصر ضعفه ومستواه وما سوف يترتب على هذا الضعف من مخاطر على العمل وعلى الموظف نفسه، كما يتضمن عدم زيادة مدة تولي الوظائف القيادية عن ثلاث سنوات حتى لا يتجمد الموظفون إلى حد الاعتقاد بأن الوظيفة حق مكتسب لا يمكن المساس بها.

ويتطرق عبد الله عبد السلام[٣٣] إلى المشاكل التي يعاني منها الحكم المحلي في مصر، ويرى أن هذه المشكلة مصدرها السلطة وتركيزها، فالسلطة الحكومية من وجهة نظر الكاتب كانت وما تزال المسئولة عن تعيين رؤساء الوحدات الإدارية، حيث ارتبط هؤلاء

- أحمد البري، أحداث في الأخبار، منتهى العبث، الأهرام، ١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٦.
- عبد الله عبد السلام، أفق جديد، السلطة مصدر السلطات، لأهرام، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٧.
- ياسمين فراج، قرارات وزارية تؤدي إلى كارثة ثقافية الأهرام، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- فاروق جويدة، هوامش حرة، محاولة للفهم، الأهرام، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٤٠.
- أحمد شوقي، لا مركزية... بلا مراوغة، الأهرام، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- عبد العظيم الباسل، إلا.. الدواء، الأهرام، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠.
- رأي الأهرام، نحو إعادة الانضباط الإداري، الأهرام، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- حمدي عبد العظيم، المشروع البديل، الأهرام، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- إبراهيم الحلواني، خطة التحرك، الأهرام، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٧، ص ١١.

(٣٢) رأي الأهرام، الأهرام، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١.

(٣٣) عبد الله عبد السلام، أفق جديد، السلطة مصدر السلطات، الأهرام، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٧.

بجبل مع الحكومة واعتبروا أنفسهم جزءاً منها وليس همزة وصل بينها وبين الناس، ويشير الكاتب أنه بسبب ذلك فشلت كل المحاولات لإصلاح الحكم المحلي وتحولت أفكار تحقيق اللامركزية، وتوسيع اختصاصات المحليات، وأن يصبح المحافظ سيد قراره ـ إلى مجرد نكت واضحة، لأن الكل يعرف جيداً أن القرار الحقيقي بيد السلطة التي عينت هؤلاء في مناصبهم، يستخدم الكاتب أطر المشاهدات من الواقع، والقوانين والتشريعات ليبرهن على أن تعديل المادة (١٦١) من الدستور، والخاصة بالإدارة المحلية لم تعالج الداء الحقيقي الذي ينخر في عظام المحليات وأنها لم تعد تمثل المواطنين، بل تحدثت عن أمور معروفة منذ سنوات بشعارات دعم اللامركزية، وتنظيم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية والنهوض بها وحسن إدارتها، ويرى الكاتب أن النقاش غير جاد ولم يقدم تعديلات جوهرية جريئة كان يمكن أن تشكل بداية حقيقية لإصلاح المحليات التي لم يعد يعرف من ملامحها سوى الفساد، والإهمال، والمحسوبية، والذي امتد لمختلف المؤسسات الإدارية بالدولة، حيث تعاني من نفس المرض الناتج عن فشل الدولة في الإجابة على تساؤل رئيس حتى اليوم، لمن الولاء، للناس أم للسلطة؟

ويوضح إبراهيم الحلواني[٣٤]، أن قيام الحكومة بإعداد مشروع قانون جديد للوظيفة العامة هو بداية تطوير وتحديث العمل الإداري داخل مؤسسات الدولة بهدف ضمان تأدية الموظف العام واجباته الوظيفية في أقل وقت وبدقة وأمانة وحسن معاملة الجمهور والمحافظة على كرامته وهيبته الوظيفية، ويستخدم الكاتب إطار مشاهدات من الواقع ليطرح من خلالها بعض المعوقات التي يعاني منها الجهاز الإداري بالدولة من خلال بعدين هامين هما: العلاقة المؤثرة في بيئة العمل بين الرئيس والمرؤوس وهي من أهم معوقات العمل بين الطرفين نظراً لتعامل الرؤساء بمنطق التعالي لدرجة إساءة استعمال السلطة وبالتالي تجريد المرءوس من شخصيته وحرمانه من عرض آرائه وأفكاره بكل حرية وشجاعة، والبعد الثاني يتعلق بنظام التقارير السنوية الخاصة بالكفاءة والتي تعد السبب المباشر عن إيجاد عدم الثقة بين الرئيس والمرءوسين بما يخل بمبدأ عدالة التوزيع وظهور الشللية والمحسوبية والوساطة مما ينعكس بالتأثير السلبي على العاملين والعمل بوجه عام.

٤. **إصلاح المؤسسات الاقتصادية**: قدمت جريدة الأهرام ١٧ أطروحة حول قضية إصلاح

---

(٣٤) إبراهيم الحلواني، خطة التحرك، الأهرام، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٧، ص ١١.

المؤسسات الاقتصادية في خطابها الصحفي بشأن إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة وذلك بنسبة ٢٤,٦ من إجمالي الأطروحات، وقد تركزت تلك الأطروحات حول المحاور التالية :

- تحديد هوية النظام الاقتصادي في التعديلات الدستورية من الأمور المهمة التي تلزم الحكومات المتعاقبة بتوجه معين ارتضاه الشعب وأقر بمواءمته مع ظروفه الاجتماعية .
- يعاني الاقتصاد المصري من تدني معدلات الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم، واستمرار التدهور في عدالة التوزيع .
- تخبط السياسات الاقتصادية وراء الاحتكارات في سوق الأسمنت بسبب برامج الخصخصة التي لم تراع مصالح المجتمع وسمحت للأجانب بالسيطرة على السلع الإستراتيجية .
- إن التحول المتسارع إلى الرأسمالية الاقتصادية مرتبط بالتحول المنشود إلى الديمقراطية .
- إن تحول النظام الاقتصادي المصري من اقتصاد تقوده الدولة في مجالات الإنتاج والتوزيع، إلى اقتصاد يقوم على آليات السوق وفقًا لمنظومة الفكر الليبرالي بتشجيع من المؤسسات الدولية المانحة – اعتراه بعض الآثار الإيجابية والسلبية، رغم أن هناك العديد من الإصلاحات كان يمكن أن تتم بصورة أكثر كفاءة وفاعلية بالإضافة إلى أن كثيراً من فئات المجتمع لم تشعر بالنواحي الإيجابية لتلك الإصلاحات .
- غياب البعد المؤسسي لعمليات الإصلاح الاقتصادي كان له أثر كبير في فشل الكثير من الإصلاحات التي تمت حتى اليوم .
- الحرية الاقتصادية، والإصلاح السياسي والاجتماعي يعدان عاملين محفزين للنمو الاقتصادي .
- إن عملية إصلاح المؤسسات الاقتصادية هي عملية متكاملة لا بد أن تشمل كافة الأطر المحددة للعلاقات بين الفاعلين في الإصلاح الاقتصادي للدفع وتحفيز للنمو يستلزم أن تواكبه إصلاحات في جميع المجالات، أما إذا اقتصر الإصلاح في مجال دون الآخر فلن يكون ذا تأثير .
- إن السيطرة على الفساد أحد أهم أركان الإصلاح المؤسسي لعملية التحول نحو نظام السوق .
- إذا لم تتوافر حماية للقطاع الخاص وخلق بيئة مؤسسية سليمة لعمل مؤسسات القطاع

الخاص من خلال التشدد في تطبيق القانون ـ لن يؤدي تبني خيار السوق عمله على النحو الذي يحقق النمو الاقتصادي.

- إن الإصلاح الاقتصادي لا بد وأن يواكب منظومة متكاملة من الإصلاحات المؤسسية على المستويين السياسي والتشريعي وفي عمل المنظمات القائمة وأن الاعتماد بصورة جزئية على بعض التعديلات لا يعد كافيًا لنجاح التوجهات نحو تثبيت دعائم قوى السوق وبما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل يمثلها تفشي الفساد في مؤسسات الدولة.
- إن تطبيق اقتصاد السوق لا يعني على الإطلاق إضعاف الدولة أو إلغاء دورها في الحياة الاقتصادية، ولكن يعني أن هذا الدور يتعين أن يأخذ مضمونًا معينًا بحيث تتدخل الدولة في الاقتصاد بسياسات وليس بأوامر وقرارات.
- إن الفترة الأخيرة شهدت تطورات إيجابية لإصلاح الإطار المؤسسي للجهاز المصرفي المصري تضمنت مجموعة من التغيرات المؤسسية التي تم طرحها كوسيلة لتطوير وسلامة وقوة هذا الجهاز، وخلق جهاز قادر على المنافسة وتأدية دوره في النشاط الاقتصادي بكفاءة بما يهدف إلى تحقيق زيادة معدل النمو الاقتصادي، ومع الأخذ في الاعتبار أن هذه التغيرات تتطلب ضرورة استكمال عملية الإصلاح المصرفي خلال الفترة المقبلة بالتركيز على إعمال المبادئ المتعارف عليها عالميًا للإدارة المؤسسية الرشيدة (الحوكمة)، على النحو الذي يكفل الحفاظ على مصالح الأطراف الرئيسة ذات المصلحة بما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة الوساطة المالية وحسن إدارة المخاطر[٣٥].

---

(٣٥) راجع المقالات الآتية:

- طه عبد العليم، التوجه الاقتصادي في التعديلات الدستورية، الأهرام، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٠.
- رجب البنا، قضايا جديدة للدستور، الأهرام، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصاد، الغلاء (١)، الأهرام، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٧.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصاد، الغلاء (٢)، الأهرام، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٥.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصاد، الاندماجات المصرفية الحديثة لماذا؟، الأهرام، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٢٧.
- أحمد جمال الدين موسى، نحو تحسين أوضاع الحراك الاجتماعي، الأهرام، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١.
- فاروق جويدة، هوامش حرة، حزب الفقراء، الأهرام، ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٣٩.
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، إنجاز مهم ولكن، الأهرام، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠.

يناقش عبد الرحمن عقل[٣٦]، أحد المحاور المهمة في الاقتصاد المصري والتي تتعلق بهوية هذا النظام الاقتصادي في ظل توجه الدولة نحو عمليات التغيير السياسي وتعديلات الدستور، ويستعين الكاتب بأطر الخبراء المتخصصين من خلال الاستشهاد برأي المستشار المصرفي جاويد محمد راشد، بشأن حتمية تحديد هوية النظام الاقتصادي من خلال التعديلات الدستورية، حيث يرى أن الهدف من هذه التعديلات هو تحقيق التلازم بين نصوص الدستور والأوضاع السياسية والاقتصادية المعاصرة وعدم نص الدستور على ذكر نظام اقتصادي محدد لا يمكن قبوله فتحديد هوية النظام الاقتصادي بالدستور أمر مهم يلزم الحكومات المتعاقبة بتوجه معين ارتضاه الشعب، وأقر بتواؤمه مع ظروفه الاجتماعية، كما أن ذلك يشجع على تدفق الاستثمارات الخارجية والداخلية التي تسهم في تطوير الاقتصاد المصري نظراً لما هو متعارف عليه من جبن رأس المال، فلا بد من غرس روح الطمأنينة والاستقرار لدى المستثمرين بالتعرف مسبقًا على القواعد العامة للنظام.

ويقترح الكاتب نظاما اقتصاديا لمصر يتواكب مع المرحلة الراهنة والقادمة بالأخذ بالنظام الرأسمالي الموجه، ويبرهن على ذلك بأن مصر لا تزال تندرج ضمن مجموعة الدول النامية وهذا النظام يجمع بين مزايا النظامين الرأسمالي الحر، والاشتراكي، فليس من المتصور

- أمينة شفيق، المعايير الدولية في تطبيقاتها المحلية، الأهرام، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- عبد الفتاح الجبالي، التعديلات الدستورية وشفافية الموازنة، الأهرام، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٢٩.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصادي، التعديلات الدستورية وهوية النظام الاقتصادي (١)، الأهرام، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٣١.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصادي، التعديلات الدستورية وهوية النظام الاقتصادي (٢)، الأهرام، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٢٥.
- نجلاء ذكري، اتجاهات السوق، ضربة معلم، الأهرام، ٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٦.
- صلاح منتصر، مجرد رأي، الحديد والأسمنت، الأهرام، ٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، احتكارات الأسمنت، الأهرام، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٤٠.
- أحمد السيد النجار، الفائدة والتضخيم يعيدان شركات توظيف الأموال، الأهرام، ٢٤/ ٣م٢٠٠٧، ص ١١.

(٣٦) عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصاد، التعديلات الدستورية وهوية النظام الاقتصادي ١، ٢، الأهرام، ١٣، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ص ٣١، ٢٥.

انتهاج الحكومة سياسة الخصخصة الكاملة وابتعادها تمامًا عن ملكيتها للقطاع العام، وإلا انتشر الاحتكار والربح السريع مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية في الأسواق الداخلية بما يزيد من انخفاض الطلب في مواجهة العملات الأجنبية، ويرى الكاتب أنه في ظروف الدول النامية يميل النظام الاقتصادي إلى الاقتصاد المختلط ويقنع العمال والمواطنين، فلا يمكن إقرار حرية مطلقة بما يشجع الفوضى في أي من نواحي الحياة.

ويقدم أحمد السيد النجار[٣٧]، الجانب الآخر للاقتصاد المصري خاصة بعد بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، يستخدم الكاتب الوصف التحليلي لواقع الاقتصاد المصري مستعينًا بالأرقام والإحصائيات لتأييد مقولاته. ويؤكد أنه لا يضير الحكومة ذكر الحقيقة لأن الإقرار بالواقع هو حافز لتحقيق أداء أفضل بصورة حقيقية من خلال حشد الطاقات الحكومية والمجتمعية لتحسين الأداء، عكس ذكر أشياء بعيدة عن الواقع يؤدي إلى المزيد من الأداء المتراخي، ويبرهن الكاتب على مقولاته بذكر المؤشرات التالية:

- معدل الاستثمار هو الحاكم في تحديد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ويعد معدل الاستثمار في مصر واحدًا من أدنى معدلات الاستثمار في العالم، فمعدل النمو الحقيقي لهذا الناتج لا يزيد على ٣٪.
- ارتفاع معدل التضخم إلى أعلى من ١١,٧٪.
- استمرار التدهور الشديد في عدالة توزيع الدخل بين العاملين وأرباب العمل بما يؤدي إلى المزيد من انتشار الفقر في مصر.
- نسبة المستهدف من المشروعات الجديدة استثماراتها لا تتجاوز نسبة ٩,٤٤٪ من المستهدف.

ويشير مكرم محمد أحمد[٣٨] إلى عقبة أخرى تتعلق بالاقتصاد المصري وهي الاحتكار، حيث يشير الكاتب إلى خطورة احتكار بعض السلع الرئيسة المتمثلة في سوق الأسمنت ويستخدم الكاتب إطاري مشاهدات الواقع، والقوانين ليؤكد بأن قوانين السوق لا تعني أن يكون من حق كل منتج أن يرفع أسعار السلعة التي ينتجها كيف يشاء دون مبررات

---

(٣٧) أحمد السيد النجار، بيان الحكومة وحقائق الواقع الاقتصادي في مصر، الأهرام، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١.

(٣٨) مكرم محمد أحمد، نقطة نور، احتكارات الأسمنت، الأهرام، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.

حقيقية، كما لا تعني حرية الاقتصاد أن تترك الدولة هذه الممارسات دون حساب خصوصًا عندما تكون هناك شبهة احتكار تضرب بعرض الحائط لقوانين السوق، وتعطل آلياته، ويرى الكاتب أن الشرط الأساسي لضبط قوانين الشوق وضمان صحتها هو حرية المنافسة بما يضمن حصول المستهلك على السلعة الأجود والأقل تكلفة، ولكن ما يحدث في مصر حاليًا يشكل ظاهرة احتكار تتطلب إعمال القانون دون أن يكون لدى الدولة حساسية.

ويرجع الكاتب ظهور هذا النوع من الاحتكار إلى سوء سياسة النظام الاقتصادي المصري والسماح بالاحتكارات الأجنبية أن تسيطر على حوالي ٨٢٪من إنتاج الأسمنت بسبب برامج الخصخصة والتي لم تراع مصالح المجتمع عندما لم تترك في يد قطاع الأعمال العام من حجم هذه الصناعة سوى نسبة لا تزيد عن ٨٪ لا تستطيع أن توازن السوق أو تضبط أسعاره أو تقلل من سيطرة الممارسات الاحتكارية، ويوجه الكاتب للنظام الاقتصادي المصري اللوم الشديد بسماحه للأجانب بأن يسيطروا على جوانب خطيرة وإستراتيجية في الاقتصاد الوطني وليس أن يكونوا مجرد شركاء يتنافسون مع آخرين.

يؤكد فهمي هويدي[٣٩] على أن التنمية الحقيقية في أي مجتمع لا تقاس فقط بمدلولاتها الرقمية، وإنما بما يترتب عليها من زيادة في دخول الشرائح الفقيرة والوسيطة، بما يضيق من الفجوة بين طبقات المجتمع، فلا قيمة لتنمية اقتصادية يصير عائدها في صالح شريحة محدودة من الناس وتؤدي على توسيع الفجوة وتعميقها، استخدم الكاتب أطر البيانات والأرقام والإحصاءات ليبرهن على ضعف التنمية الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية في مصر والتي تظهر من خلال الملامح العامة التالية:

- ارتفاع معدل التضخم إلى ١١,٧٪ وتراجع معدل النمو الحقيقي إلى ٣ ٪.
- ارتفاع معدل البطالة إلى ١١,٩ ٪.
- وجود خلل جسيم في هيكل الأجور، حيث يقل الحد الأدنى الرسمي للأجور بكل الإضافات عن ٢٠ دولار في الشهر مقابل ١٧٦ دولار في دولة مثل الجزائر.
- تزايد العجز في الميزان التجاري بشكل مقلق، حيث وصل إلى ١٢ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ١٠,٤ مليار دولار ف العام الذي سبقه.
- تجاوز الدين الداخلي حدود الأمان وأصبح يمثل قنبلة موقوتة يمكن أن تهز الاستقرار الاقتصادي بعنف إذا لم تتم السيطرة عليها حيث وصل في يونيو ٢٠٠٦ إلى ٥٩٣,٥

(٣٩) فهمي هويدي، عن سياق الكلام خارج الموضوع، الأهرام، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١١.

مليار جنيه بمقدار ارتفاع خلال عامين ١٥٨,٦ مليار جنيه وهي أكبر زيادة في تاريخ الدين الداخلي من خلال تلك المدة القصيرة.

ثالثًا: الحقوق والحريات العامة:

١. **تمكين المرأة**: قدمت جريدة الأهرام ٢٨ أطروحة حول قضية تمكين المرأة بنسبة ٣٣,٣ ٪ من قضايا الحقوق والحريات العامة، وقد جاءت تلك الأطروحات معبرة في مجملها عن التصورات التالية:

- تولي المرأة المصرية منصب القضاء قرار تأخر كثيراً، ولا ينسجم مع ريادة مصر للدفاع عن قضايا المرأة على الصعيد العربي.
- دعم دور المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا من الأمور المهمة حتى تتمكن من القيام بدورها القوي والإسهام بدور نشيط وفعال في تنمية وتطوير المجتمع.
- رغم الإنجازات التي حققتها المرأة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن الواقع يقول: إن هناك طريقًا طويلاً يتعين عليها بمساعدة المجتمع أن تسير فيه لتعزيز دورها فهناك ضرورة قصوى لتغيير جذري في رؤيتنا للمرأة وقدراتها لأن ذلك شرطا أساسيا لنجاحنا كمجتمع في الاعتراف بنصفه الآخر.
- نظام القائمة هو أمل المرأة الوحيد في احتلال كم متميز من المقاعد النيابية أمام النظام الفردي وخوض معارك انتخابية وجهًا لوجه أمام الرجل فالنتيجة الحتمية تكون معروفة مسبقًا، فالواقع يؤكد عجز المرأة المصرية في خوض معارك انتخابية وتحقيق الفوز فيها.
- ما زال الأمل معقودا في أن تأخذ المرأة المصرية نصيبها في مؤسسات صنع القرار السياسي لرعاية مصالحها وتقدير الأبعاد النسوية في مجال وضع القوانين واعتمادها وتنفيذها.
- الخلاف الدائر حول عمل المرأة المصرية في وظيفة قاضية من عدمه يوضح بشكل كبير المشاكل الشائكة التي يعاني منها المجتمع المصري بينما تقود فيه المرأة دولة كبرى مثل ألمانيا وتسعى فيه المرأة لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.
- الزعم بعدم صلاحية المرأة لتولي منصب القضاء يتنافى مع تتويج كفاح المرأة بتولي أحد المناصب الرفيعة بالمحكمة الدستورية العليا.
- تقاس مكانة الأمم ودرجة تقدم الشعوب بدور المرأة وما تحقق لها من مكاسب ونحن نتحدث كثيراً عن وضع المرأة ولكننا لم نتقدم خطوات كبيرة في هذا المجال، فقد سبقتنا

في هذا السياق دول عربية كثيرة[٤٠].

تعرض محبات أبو عميرة[٤١] لأهم الإنجازات التي تحققت للمرأة المصرية من أجل فاعلية

---

(٤٠) انظر المقالات التالية:

- أحمد حسين، المرأة قاضية.. وزوبعة جديدة، الأهرام، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١١.
- نهال شكري، شئون سياسية، اتساع المنطقة الرمادية، الأهرام، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٨.
- نبيل لوقا بباوي، حق المرأة في منصب القضاء شرعًا ودستورًا، الأهرام، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠.
- رفعت السعيد، نحو تمييز إيجابي للمرأة والأقباط، الأهرام، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٠.
- مصطفى الفقي، قضايا عادلة، الأهرام، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٢.
- نبيل لوقا بباوي، المرأة والأقباط وحقهم في البرلمان، الأهرام، ٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- إقبال بركة، وماذا يريد الدستور من المرأة المصرية، الأهرام، ١٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- رفعت السعيد، نعم.. المرأة قاضية، الأهرام، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- أحمد محمود موافي،.. ولكت بضوابط شرعية، الأهرام، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- قدري حنفي، المرأة المصرية والتحرر الوطني، الأهرام، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٢.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٣٦.
- نبيل لوقا بباوي، نسبة المرأة داخل النص الدستوري، الأهرام، ١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠. =
- وحيد عبد المجيد، المرأة قاضية.. الخطوة متأخرة، الأهرام، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- عبد العظيم درويش، تعليق، في انتظار.. القاضية، الأهرام، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٥.
- رأي الأهرام، دعم المرأة وتمكينها ضروري في المجتمع، الأهرام، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- أمينة شفيق، شركاء في.. البيت والغيط.. فلماذا لا نتشارك في السياسة، الأهرام، ٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- جيلان حمزة، المرأة بين التعديلات الدستورية والدور المطلوب، الأهرام، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- أيمن السيد عبد الوهاب، تمكين المرأة العربية ومتطلبات تحقيقه، الأهرام، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- سامية خضر صالح، ١٦ مارس.. يوم المرأة المصرية، الأهرام، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- رأي الأهرام، المرأة المصرية.. تاريخ مشرف، وواقع صعب، الأهرام، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٣.
- شريف العبد، شئون سياسية، لا لزيادة مقاعد المرأة، الأهرام، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٨، ص١٨.
- أمينة شفيق، تقدمت المرأة بطلباتها فهل تستجيب الدولة، الأهرام، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠.
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، المرأة في مجتمع منقسم، الأهرام، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- محبات أبو عميرة، إلى الأمام في نهضة المرأة المصرية، الأهرام، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١.

المشاركة وتعزيز تمكينها في المجتمع من خلال عدة ملامح هي :

- إنشاء المجلس القومي للمرأة بهدف تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في التنمية .
- تعيين أول قاضية بالمحكمة الدستورية العليا بقرار جمهوري، ثم موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين ٣١ سيدة في وظيفة قاض ورئيس محكمة من الفئتين أ، ب .
- تعديل قانون الجنسية بتمكين الأم المصرية المتزوجة من غير مصري .
- إصدار قانون محاكم متخصصة للأسرة لسرعة حل القضايا المرتبطة بالأسرة والأحوال الشخصية .
- إتاحة تمثيل المرأة في مجلس الشعب والشورى من خلال المادة ٦٢ ، خاصة وأن برنامج مبارك وضع على رأس أولوياته إصلاحات دستورية تضمن حدا أدنى لمقاعد المرأة في البرلمان .

وترى الكاتبة من خلال اعتمادها على الأطر التشريعية، والمشاهدات من الواقع، مع الاستشهاد بالبيانات والأرقام أن الأمل ما زال معقوداً بأن تأخذ المرأة نصيبها في مؤسسات صنع القرار السياسي لرعاية مصالحها وتقدير الأبعاد النسوية في مجال وضع القوانين واعتمادها وتنفيذها .

بينما يؤكد نبيل لوقا بباوي[٤٢]، على أحقية تولي المرأة المصرية منصب القضاء، ويرى أن تمكين المرأة المصرية من هذا المنصب قد تأخر كثيراً بسبب اختلاف الرؤى، ويستخدم الكاتب عدة أطر مرجعية لعرض مقولاته منها إطار تجارب الدول عبر الإشارة لبعض الدول العربية والإسلامية التي انتزعت فيها المرأة هذا الحق منذ سنوات طويلة، ويبرهن ذلك بالنماذج العربية مثل تونس حيث تمثل المرأة نسبة ٣٣٪ من أعضاء الهيئات القضائية فيها، كما وصلت المرأة في تونس إلى منصب محكمة التمييز وهي تعادل منصب مستشار في محكمة النقض عندنا، كما أن هناك عشر دول عربية، و ٢٩ دولة إسلامية تتولى فيها المرأة منصب القضاء، حيث وصلت المرأة إلى منصب القضاء في المغرب عام ١٩٦١ ، والجزائر عام ١٩٦٢ ، ويشغل حوالي ٤٣٪ من الهيئات القضائية في الجزائر سيدات، وفي لبنان تولت المرأة منصب القضاء عام ١٩٦٧ ، وفي السودان عام ١٩٦٥ ، بينما تولت المرأة هذا المنصب في مصر عام ٢٠٠٦، ويؤكد الكاتب أن تولي المرأة المصرية لمنصب القضاء حق كفله

---

(٤١) محبات أبو عميرة، إلى الأمام في نهضة المرأة المصرية، الأهرام، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١ .

(٤٢) نبيل لوقا بباوي، حق المرأة في منصب القضاء شرعًا ودستوراً، الأهرام، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ٢ ص ١٠ .

الدستور ويستشهد في ذلك بالمسارات القانونية عبر المادة ٤٠ من الدستور والتي تنص على المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ولا يجوز التفرقة بينهما بسبب الجنس، ويعتمد الكاتب كذلك في عرض أطروحاته على الأطر التاريخية ليؤكد على حق المرأة في تولي منصب القضاء بالإشارة إلى أن المرأة في صدر الإسلام كانت تدير المعركة الحربية بتعليماتها رغم صعوبتها ويستشهد بالسيدة عائشة زوجة الرسول (ص) في موقعة الجمل، بجانب قيامها بفض المنازعات بين المسلمين في عهدها وهي من اختصاصات منصب القضاء، ويخلص الكاتب إلى أنه لا يعقل المعارضة على هذا الحق الذي انتزعته المرأة في ٤٥ دولة عربية وإسلامية منذ سنوات طويلة.

ويطلب إبراهيم نافع[٤٣]، بوقف الجدل الدائر في مصر بين أوساط المثقفين ما بين الرفض والقبول لاعتلاء المرأة المصرية منصب القضاء، ويرى الكاتب أن هذا الجدل والنقاش الذي استمر طويلاً تم حسمه بفتوى الدكتور علي جمعة مفتي الجمهورية بإجازة تولي المرأة في مصر جميع المناصب بما فيها هرم السلطة أو رئاسة الجمهورية وأن تلك الفتوى توقف الجدل الدائر حول هذه القضية وعلى الهيئات والمؤسسات في مصر أن تأخذ الفتوى وتتعامل معها بجدية وتوقف تمامًا السجال حول الفكرة في إطار منح المرأة الطريق أمام دور المرأة المصرية وفتح المجالات أمامها من أجل استثمار طاقة نصف المجتمع في عملية التطوير والتغيير، استخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث والمشاهدات من الواقع مع الاستشهاد بعرض وجهتي النظر في القضية محل الخلاف.

٢. **الاهتمام بحقوق الإنسان**: قدمت جريدة الأهرام ١٧ أطروحة بشأن قضية حقوق الإنسان، بنسبة ٢,٢٠٪ من إجمالي قضايا وأطروحات الحقوق والحريات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن المقولات والتصورات التالية:

- رفض التدخل الأجنبي في التعرض لمسائل حقوق الإنسان في مصر باعتبار أن ذلك من الشئون الداخلية للدولة.
- أطفال الشوارع ظاهرة خطيرة في المجتمع المصري تمثل ضحية مجتمع بأكمله.
- غياب العدالة الاجتماعية في سياسات الحكومة.
- الدولة تسعى جاهدة لتنفيذ المشروعات التي تحقق للمواطن المصري مختلف حقوقه وتدعم الشعور بالأمان والاستقرار.

---

(٤٣) إبراهيم نافع، حقوق، الأهرام، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٣٦

- الدولة تسعى لتقليص القوانين الاستثنائية تدريجيًا لدعم حقوق الإنسان وحرياته .
- تدهور حقوق السجناء والمحبوسين في قضايا النشر .
- اتساع الفجوة بين سياسات الحكومة وحقوق الفقراء بسبب الانحياز للطبقات العليا ومصالحها[٤٤] .

يرى صلاح الدين حافظ[٤٥]، أن الحكم الرشيد يقوم على جناحين، أولا جناح الإصلاح الديمقراطي من خلال إطلاق الحريات العامة، والمساواة، وتداول السلطة عبر انتخابات عامة نظيفة ونزيهة، وقيام برلمانات وحكومات تلتزم بحكم القانون ويخضع الجميع لقضاء عادل، وصحافة حرة ومستنيرة تراقب وتسائل وتحاسب، وثانيًا جناح العدالة الاجتماعية أساس حقوق الإنسان والتي من خلالها تكفل للمواطنين الحاجات المعيشية الأساسية وفي مقدمتها الغذاء والمسكن والملبس والعلاج والتعليم بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي، ويرى الكاتب أن مبدأ العدالة الاجتماعية محور جوهري لحقوق الإنسان، وأن السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية لم تنجح حتى اليوم لإعادة التوازن المفقود للعدالة الاجتماعية، ويستعين الكاتب بإطار التقارير الرسمية ليبرهن على مقولاته،

---

(٤٤) انظر المقالات التالية :

- عبد الله عبد السلام، طقوس الإشادة، رفض التدخل الأوربي في حقوق الإنسان، الأهرام، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٦ .
- حازم عبد الرحمن، مأساة الخفير النظامي، الأهرام، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١١ .
- محمد السعدني، نقطة الملتقي، الكل متهم ومسئول، الأهرام، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٧ .
- عبد العظيم الباسل، التوربيني ليس المتهم الوحيد، الأهرام، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٠ .
- هدايت عبد النبي، مأزق حقوق الإنسان، الأهرام ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١١ .
- عبد العظيم درويش، تعليق، حتى لا يصل التوربيني، الأهرام، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٠ .
- صلاح منتصر، مجرد رأي، حالة أيمن نور، الأهرام، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص١١ .
- رأي الأهرام، حقوق الإنسان في مصر، الأهرام، ٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣.
- صلاح الدين حافظ، العدالة الاجتماعية روح الدستور الديمقراطي، الأهرام ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١ . =
- نهال شكري، شئون سياسية، نرفض التدخل بدعاوى الإنسانية، الأهرام، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٧
- رأى الأهرام، أطفال الشوارع، من يلقي إليهم بطوق النجاة، الأهرام، ٦/ ٢/ ٢٠٠٦، ص١١

(٤٥) صلاح الدين حافظ، العدالة الاجتماعية روح الدستور الديمقراطي، الأهرام، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١ .

حيث يوضح أن تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية الذي تصدره الأهرام يؤكد أن الانحيازات الصارخة للنظام السياسي في مصر إلى الطبقة العليا ومصالحها، وسيطرة رأس المال على السلطة يسهم في زيادة الفوارق بين الطبقات وانعدام العدل والتهميش الشامل، فضلاً عن انتشار الفساد والذي يؤدي إلى تحويل أموال عامة إلى خاصة وبصورة غير مشروعة، وهذا كله يسهم بصورة كبيرة في توليد الفقر والاحتقان، ويشير الكاتب في إطار طرحه لأهمية مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية كحق أصيل من حقوق الإنسان ـ أن التنمية الحقيقية ليست مساعدة حفنة صغيرة من الناس على الثراء، ولا إقامة عدد من الصناعات التي تحظى بحماية حمقاء تستغلها الصفوة، ولا تعني كذلك جلب السلع الاستهلاكية لأثرياء المدن، ولكنها تعني تغيير المجتمع، وتحسين أحوال الفقراء وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية، والمشاركة الشعبية في وضع السياسات واتخاذ القرار، وقد استخدم الكاتب في عرض مقولاته على إطار الخبراء في تحديد معنى العدالة الاجتماعية السابقة الإشارة إليها من خلال الاستشهاد برأي العالم ستجلتز الحاصل على جائزة نوبل.

وترى الأهرام[٤٦] أن حقوق الإنسان لا تقتصر على الحقوق السياسية فقط، وإنما تشمل كل ما يحقق للإنسان حياة كريمة، ويوفر له متطلباته في كل المجالات، وقد اهتمت الحكومة المصرية الحالية بهذه الحقوق من خلال تنفيذ جميع المشروعات التي تحقق هذا المفهوم، وتدعم الحريات الشخصية، والشعور بالأمان لدى المواطن وتبرهن الجريدة على مقولاتها بالإشارة إلى أن الحكومة تبنت تكليفات رئيس الجمهورية والخاص بإعداد قانون لمكافحة الإرهاب ليكون بديلاً لقانون الطوارئ في محاولة للجوء للقوانين الاستثنائية في أضيق الحدود وتعديل قانون الإجراءات الجنائية لوضع حد أقصى للحبس الاحتياطي، والإعلان عن المشروع القومي لإسكان الشباب.

٣. **حرية التعبير والاحتجاج السلمي**: قدمت جريدة الأهرام ١٥ أطروحة حول قضية حرية التعبير والاحتجاج السلمي بنسبة ١٧,٩٪ من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة، وقد جاءت تلك الأطروحات معبرة عن المحاور التالية:

- استمرار العمل بقانون الطوارئ يناقض متطلبات التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي.

(٤٦) رأي الأهرام، حقوق الإنسان في مصر، الأهرام، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٣.

- تراكم القضايا التي تمس حرية التعبير خلال الفترة الأخيرة تشكل في مجملها أزمة مستحكمة في النظام السياسي المصري.
- تضييق الخناق على المدونات اعتداء صارخ على حرية الرأي والتعبير ويعرقل خطوات الانتقال للديمقراطية.
- تزايد حركات الاحتجاج السلمي والإضراب بسبب تفاقم المشاكل العمالية.
- تقييد حرية الصحافة وتزايد أعداد الصحفيين المحالين للمحاكمات بسبب قضايا النشر.
- قانون الإرهاب الجديد يقدم حلاً أمثل لإلغاء قانون الطوارئ.
- توسيع هامش الحرية وإطلاق حرية التعبير أدوات مهمة للتغيير السياسي.
- إطلاق حرية الفكر والإبداع بدون مصادرة على الآراء من سمات المجتمعات المفتوحة[٤٧].

يؤكد مكرم محمد أحمد[٤٨]، أن استمرار وجود قانون الطوارئ يناقض متطلبات التطور الديمقراطي، كما يناقض سعي مصر إلى جذب المزيد من الاستثمارات وجهودها لدمج اقتصادها الوطني في الاقتصاديات العالمية، ويرى الكاتب من خلال الاعتماد على إطار

---

(٤٧) انظر المقالات التالية:

- صلاح الدين حافظ، حرية تحت الحصار، الأهرام، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١١ .
- سكينة فؤاد، افتحوا للشباب نوافذ حرية الفكر، الأهرام، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١١ .
- محمد السيد سعيد، قضية الحرية في التعديلات الدستورية، الأهرام، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- عبده مباشر، تكفير مجلة . . . وتكفير الدولة والمجتمع، الأهرام، ٢٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- عبده مباشر، أحوال عربية، النقد . . . والحرية . . والتقدم، الأهرام، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٥ . =
- فاروق جويدة، هوامش حرة، شئ من الحكمة، الأهرام، ٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣٩ .
- مكرم محمد أحمد، نعم لقانون جديد للإرهاب . . ولا لاستمرار قانون الطوارئ، الأهرام، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١ .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، حرية التعبير مشكلة، الأهرام، ٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- عادل عبد الصادق، المدونات بين حرية التعبير والضوابط القانونية، الأهرام، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠ .
- مصطفى سامي، شئون سياسية، الصحافة والحريات، الأهرام، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٦ .
- صلاح منتصر، قضية صناعة الغزل، الأهرام، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١ .

(٤٨) مكرم محمد أحمد، نعم لقانون جديد للإرهاب . . ولا لاستمرار قانون الطوارئ، الأهرام، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١ .

المشاهدات من الواقع أن إلغاء قانون الطوارئ أصبح مطلبًا عامًا يتحتم الاستجابة له لتصحيح أوضاع مصر الداخلية، وتعميق مسيرة إصلاحها السياسي وتصحيح صورتها الخاصة، ويشير الكاتب إلى أن البلد الذي يحكمه نظام قانون مستقر يقوم على احترام الدستور وتحصين الحريات العامة والخاصة وتنظيم علاقات السلطة في إطار دولة ديمقراطية تتوازن فيها مصالح فئات المجتمع، كما تتوازن فيها حقوق السلطات ويحكمها نظام قضائي يمثل فيه المجتمع أمام قاضيه الطبيعي، ويضمن حق المساءلة، كما يضمن توازن السلطة ـ سوف يكون أكثر قدرة على استثمار طاقاته الوطنية وأكثر جذبًا لاستثمارات الداخل والخارج ـ من بلد يحكمه قانون الطوارئ لأنه في مثل هذا النظام يتيح للسلطة التنفيذية أن تضع القيود على حريات الأفراد في الإقامة والتنقل والمرور والعمل، ويعطيها حق تفتيش الأماكن والمنازل والحرمات دون التقيد بالإجراءات القانونية، بجانب رقابة الصحف ومصادرة المطبوعات واعتقال الأشخاص دون المثول أمام القاضي الطبيعي.

ويرى سلامة أحمد سلامة[٤٩] أن هناك مشكلة تعاني منها الدول العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص تتعلق بفهم ممارسة واحدة من أهم حقوق الإنسان وهي حرية الرأي والتعبير والتي تنعكس آثارها على كل الحياة العامة في الدولة، فهذا المفهوم يعني إبداء رأي أو فكر يخالف ما استقرت عليه فئة أو جماعة أو رأي غالب في المجتمع مهما كان قويًا، وهذا الحق في الغالب ما يتم التضييق عليه أو خنقه في الدول التي ما زالت تحبو في خطواتها الديمقراطية والمجتمعات غير المفتوحة، عكس الدول المفتوحة، حيث يكون الدفاع عن هذا الحق من خلال الثقافة المفتوحة فيكون الدفاع عن حرية التعبير في كل تنوعاته، ويستعين الكاتب بإطار مشاهدات الواقع ليعرض مقولاته على أن قدرتنا في مصر على استيعاب هذا المفهوم العالمي لحرية التعبير قد توقفت ووصلت إلى طريق مسدود ويبرهن على ذلك بكثرة وتراكم القضايا التي تمس حرية التعبير خلال الفترة الأخيرة لتشكل في مجملها أزمة مستحكمة حيث صدر حكم على شاب بالسجن أربع سنوات بتهمة الإساءة للإسلام وإهانة رئيس الدولة في مدونات يكتبها على شبكة الإنترنت، ويخلص الكاتب في مقولاته بالمطالبة بوضع قواعد منظمة تحمي حرية التعبير دون أن تفرض الحكومة سيطرتها على الفكر والرأي.

---

(٤٩) سلامة أحمد سلامة، من قريب، حرية التعبير مشكلة، الأهرام، ٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠ .

ويتعرض عادل عبد الصادق[٥٠] إلى محور آخر مهم من محاور حرية التعبير، يتعلق هذا المحور بالمدونات على شبكة الإنترنت، حيث يرى أن المدونات كغيرها من الصحف التقليدية يجب أن تتمتع بحرية الرأي والتعبير، حيث ترتبط بدرجة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ومن ثم فإن الاعتقالات أو الملاحقات الأمنية للمدونين تعكس اضطرابًا في موقف الدولة تجاه قضية الحرية ويتساءل الكاتب، كيف تمنع الدولة الحبس في قضايا النشر بالنسبة للصحفيين وفي ذات الوقت تلاحق المدونين في قضايا الرأي والنشر، فيرى الكاتب أن الحرية كقيمة لا تتجزأ فلا يمكن أن تنطبق في حالة ويتم تجاهلها في الحالة الأخرى، وتمثل المدونات كما يرى الكاتب إعلامًا بديلاً لذا فهي بحاجة إلى تجمع وكيان قانوني أو نقابي يدافع عنها وحماية الملكية الفكرية لأعضائها.

٤. **حرية تكوين الأحزاب**: قدمت جريدة الأهرام ١١ أطروحة بشأن قضية حرية تكوين وإنشاء الأحزاب بنسبة ٠٩ ,١٣٪ من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة، وقد جاءت تلك الأطروحات في مجملها العام معبرة عن الملامح التالية:

- تضييق الخناق على عملية تكوين وإنشاء أحزاب جديدة قوية يؤدي إلى جمود الحياة السياسية في مصر.
- الإقرار بمبدأ تداول السلطة يساعد في خلق حالة جديدة من التنافس العام تعود منافعه لكافة المواطنين المصريين.
- الحياة الحزبية المصرية تفتقد إلى وجود كيان حزبي له تواجد في صفوف الجماهير يهدد شرعية النظام الحاكم في إطار الشرعية.
- مصر في حاجة إلى كيان حزبي معارض جديد يسعى لخلق ثقافة المنافسة بين مختلف التيارات في المجتمع.
- تدهور الأداء الحزبي وتدني قياداته ليس مسؤولية الحكومة ولكن سلبية هذه الكيانات في أداء الأدوار المنوط بها لتفعيل الحراك الاجتماعي العام.
- ضرورة الموافقة على تأسيس الأحزاب السياسية كبديل شرعي للنظام السياسي القائم[٥١].

---

(٥٠) عادل عبد الصادق، المدونات بين حرية التعبير والضوابط القانونية، الأهرام، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠

(٥١) راجع المقالات التالية

- وحيد عبد المجيد، ٣٠ سنة أحزاب.. هل كانت عجافًا، الأهرام، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٠

يرى صلاح عروج[٥٢] أن التعددية السياسية في أية نظام ديمقراطي توجب الحرية الكاملة في تكوين وإنشاء الأحزاب، وأن تكون لهذه الأحزاب برامج تعمل لمصلحة جميع المواطنين، وتحقق المنافسة في إطارها العام بين مختلف التيارات السياسية، ويؤكد الكاتب أن العمل على إرساء ثقافة المنافسة بين الأحزاب السياسية وتهيئة المناخ الحقيقي للتعددية سوف يدفع للتقليل من كثرة المستقلين في المجالس النيابية، وهو ما يعد دليلاً على قوة النظام، لم يحدد الكاتب أطر مرجعية معينة تم الاستناد إليها واقتصر على السرد العام بدون تدعيم مقولاته بمداخل إقناعية معينة.

بينما يشير عمرو الشوبكي[٥٣]، إلى أن الإصلاح السياسي التدريجي الذي تحتاجه البلاد سيبدأ حين تعي الحكومة أن هناك أزمة شرعية لدى القوى والأحزاب التي تتنافس على انتخابات الرئاسة، وأنه من المهم العمل على إعطاء معنى ما لأي انتخابات رئاسية قادمة عن طريق فتح الباب أمام أحزاب سياسية قادرة على أن تتنافس ولو من بعيد على هذا المنصب الرفيع، ويوضح الكاتب من خلال استخدام إطار المشاهدات من الواقع أن المطلوب وجود منافسين جادين على منصب الرئاسة حتى ولو كان ذلك بهدف إعطاء مصداقية لشكل الانتخابات وجديتها في ظل استمرار النظام السياسي في استبعاد قوى بعينها عن ساحة الشرعية، فالمطلوب أن تمتلئ هذه الساحة بقوى حزبية لديها حد أدنى من التواجد الشعبي والقبول، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إطلاق حرية تكوين وإنشاء الأحزاب الجديدة بعيداً عن التسلط الحكومي وتعنت لجنة الأحزاب.

- عبد العظيم درويش، تعليق، وإيه يعني.. دي مجرد صدفة، الأهرام، ٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٥
- صلاح عروج، ثقافة المنافسة، الأهرام، ٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١
- عمرو الشوبكي، الأحزاب والتعديلات الدستورية حتى لا تتكرر مشاهد الانتخابات الرئاسية، الأهرام، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٠
- أمين هويدي، الأحزاب، الأهرام، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٢
- سمير مرقس، في مئوية الأحزاب المصرية... نحو أفق مدني جديد، الأهرام، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٠٠

(٥٢) صلاح عروج، ثقافة المنافسة، الأهرام، ٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١١

(٥٣) عمرو الشوبكي، الأحزاب والتعديلات الدستورية حتى لا تتكرر مشاهد الانتخابات الرئاسية، الأهرام، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٠